تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات عند السيوطي
"دراسة فى كتابه اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة "

د. معتمد على أحمد سليمان(*)

مُقَدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء ، والمرسلين ؛ سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم ...وبعد

فتمثل سنة النبى – صلى الله عليه وسلم – فى عصر صراع الأفكار، والرؤى ، والأطاريح الفكرية –الركيزة الثانية التى يعتمد عليها الخطاب الإسلامى المعاصر ؛ الذى يجب أن يتصف بالمنهجية ، ونقد الذات نقدًا موضوعيا ؛ فى عصر أصبح توثيق وتحرير نقولات من سبقونا لازمًا وحتميًّا، فى ضوء أنَّ الكل يؤخد منه ويردُّ إلا المعصوم – صلى الله عليه وسلم – ، ومن البدهيات أنَّ أمر توثيق الأحاديث أمر دين وتشريع ؛ فليست النصوص الحديثية ، على درجة واحدة وإنما تتفاوت كما تتفاوت عقول الناس ، كذا أفهامهم ، فمنها الثابت صحيح النقل الذى يجب العمل به وروايته ، ومنها المردود والمختلق على المعصوم – صلى الله عليه وسلم ، الذى يكذُّب راويه ويؤثَّم ، وتحرم روايته إلا مقرونا ببيان وضعه كما قرر أهل المصطلح ، ومنها الضعيف الذى إذا ضُمَّ إليه غيره قوَّاه ورفع من شأنه ؛ لذا وجب على المتصلين بالنصِّ الحديثى أن يكونوا على درايه بمناهج القوم فى الرواية ، وأنْ يجدُّوا فى سبْر طرائقهم فى التأليف والتصنيف ، والكشف عن أساليبهم فى تصحيح الأحاديث ، وتحسينها ، ومسالكهم فى التقوية ، والاعتبار .

---

*مدرس الدراسات الإسلامية ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، وقد شارك الباحث بهذا العمل فى مؤتمر للتجديد فى فكر جلال الدين السيوطى بكلية الآداب – جامعة أسيوط فى الفترة من (١١–١٣مارس ٢٠٠٣م) .

وقضية تقوية الحديث (تحسينه إذا كان ضعيفًا ، وتصحيحه إذا كان حسنًا) قضية شائكة ، فلكل ناقد مسلك في إطلاق المصطلحات ، ومنهج في التقوية والاعتبار، و الأمر أمر استقراء وتتبع لأحكام السابقين واصطلاحاتهم التي تتصف بالعمومية أحيانا وبالخصوصية أحيانا أخرى ؛ لذا ينبغي على دارس الحديث قبل الخوض في التصحيح والتحسين أن يعرف اصطلاح كل منهم على حدة ، خاصة وأنَّ اصطلاح المتقدمين ربما اختلف عن اصطلاح المتأخرين .

وقد اهتم المحدثون من قديم بالتأليف في الأحاديث الموضوعة ؛ والوضَّاعين ، وما نُسب إليهم مما وضعوه ؛ كي يقف الناس على الوضَّاعين والكذابين وأدعياء الدين ، ويكونوا على دراية بما أُختلق على النبي – صلى الله عليه وسلم – وقد تفاوتت أساليب المؤلفين في الموضوعات ، فكان منهم المتشدد في الأحكام ، ومن ثمَّ ردَّ الحديث لأقل شبهةٍ عرضت له ، ومنهم المتساهل في قبول الأحاديث ، ومنهم من نقل عن سابقيه ، ومنهم من تعقب فأفرط ، ووقع جمع من هؤلاء بين الإفراط والتفريط ، وكلا الأمرين مرفوض في مناهج نقد الحديث .

وكان السيوطي واحدًا من الذين أصابهم ولع التأليف ، فكتب في الأحاديث الموضوعة أكثر من مؤلَّف[1] ولَّد بعضها من بعض كعادته الغالبة وكتاب اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة واحد من الكتب التي ألَّفها

---

(١) اهتم السيوطي كسابقيه بالتأليف في الأحاديث الموضوعه فله غير اللآلئ : النكت البديعات على الموضوعات ، وهو مختصر للآلئ وهو مطبوع (طبع دار الجنان بتحقيق الشيخ عامرأحمد حيدر) ، وله التعقبات على الموضوعات (مخطوط) وله اللمع في أخبار من وضع ، وهو كتاب في الوضَّاعين على غرار كتاب " الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث "ذكره إسماعيل البغدادي في كتابه هدية العارفين في أسماء المؤلفين ٥٤٢/١ ، ويتضح من هذه الكتب أن السيوطي حرص على أن تكثر مؤلفاته وتتكاثر ، فالكتاب موضوع الدراسه ولَّد منه السيوطي كتابين هما : النكت البديعات على الموضوعات ، والتعقبات .

السيوطى العلمية إلا أنه يظل علما من أعلام الفكر العربى الإسلامى فى عصر المماليك الذين أرادوا أن يجعلوا من مصر مركزًا للحضارة العربية والإسلامية بعد أن خبا توهجها وتألقها فى بغداد وقرطبة .

أما كتابه اللآلى فقد أبان هو عن منهجه فى مطلعه فقال :" فإن من مهمات الدين التنبيه على ما وضع من الحديث ، واختلق على سيد المرسلين – صلى الله عليه وسلم الله عليه وعلى آله وصحابته أجمعين ، وقد جمع فى ذلك الحافظ أبو الفرج بن الجوزى كتابًا فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذى لم ينحط إلى رتبة الوضع ، بل ومن الحسن ، ومن الصحيح ، كما نبَّه على ذلك الأئمة الحفاظ ، ومنهم ابن الصلاح فى علوم الحديث وأتباعه ، وطالما اختلج فى ضميرى انتقاؤه واختصاره ؛ لينتفع به مرتاده إلى أن استخرت الله تعالى ، وانشرح صدرى لذلك ، وهيَّأ لى إلى أسبابه المسالك ، فأورد الحديث من الكتاب الذى أورده هو منه كتاريخ الخطيب والحاكم وكامل ابن عدى ، والضعفاء للعقيلى ولابن حبان وللأزدى ، وأفراد الدارقطنى والحلية لأبى نعيم وغيرهم بأسانيدهم حاذفا إسناد أبى الفرج إليهم ، ثم أعقبهم بكلامه ، ثمَّ إن كان متعقبا نبَّهت عليه ، وأقول فى أول ما أزيده (قلت) وفى آخره والله أعلم "(١)

ويتضح أن السيوطى يريد التنقيح ، والاختصار ، والانتقاء ، وتعقب ابن الجوزى فى أحكامه الذى يرى السيوطى أنه تشدَّد فيها ، فأورد فى كتابه الصحيح و الحسن .

وقد أردت دراسة منهج السيوطى فى الاعتبار ، ومسلكه فى إيراد الشواهد والمتابعات ، وطريقته فى تقوية الحديث فى كتابه اللآلئ ، وسوف يكون التركيز على منهج السيوطى ؛ وذلك لأن مسألة تقوية الأحاديث قضية قديمة تكفلت بها كتب الاصطلاح ، وقامت عليها دراسات حديثة ، لكن هذا البحث سوف يركز على منهج السيوطى كجمَّاع للروايات ، وكمتعقِّب لروايات من سبقه ، كما يركز البحث على قضية تقوية الحديث بالعدد ، أو التعدد ومسلك

---

(١) اللآلئ ٥/١

السيوطى فيها ، بالتركيز على دراسة طرف من أحاديثه التى ذكرها فى اللآلـئ متعقبًا فيها ابن الجوزى ، ويسبق ذلك إطلالة على المنـهج النظـرى للتقويـة والاعتبار عند السيوطى من خلال أقواله التى كتبها ،أو نقلها عن سابقيه ؛ لـذا جاءت الدراسة فى أربعة مباحث ، تسبقها مقدمة عن أهمية الدراسة ، ودوافـع اختيار الموضوع ، أما المباحث ، فهى كالتالى :

المبحث الأول – الشاهد والمتابعة وأنواعهما .

المبحث الثانى – كثرة طرق الحديث وأثرها فى تقوية الحديث .

المبحث الثالث – حكم تصحيح المتأخرين للحديث .

المبحث الرابع – منهج السيوطى فى تقوية الأحاديث ،

ثم الخاتمة تعقيب يشمل نتائج البحث ، ثم التوصيات ، فثبت بالمراجع والمصادر .

الباحث

المبحث الأول – الشاهد والمتابعة وأنواعهما

اشتهر فى كتب المصطلح الحديث عن هذا الباب وعنونوا لـــه بـــــ " معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد "[1] ، والتسمية توحى بأنها أنواع ثلاثـــة ، ولكنها فى الحقيقة نوعان هما : الشواهد والمتابعات ، أما الاعتبار فما هـــو إلا وسيلة نتوصل بها إلى الشواهد والمتابعات ؛ لذا استدرك ابن حجـــر ، فقـــال :" هذه العبارة – يقصد قول ابن الصلاح : معرفة الاعتبار والشواهد والمتابعات – توهم أن الاعتبار قسيم للمتابعة والشاهد ، وليس كذلك ، بل الاعتبار هو : الهيئة الحاصلة فى الكشف عن المتابعة والشاهد ، وعلى هذا فكان حـــق العبـــارة أن يقول : معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد ، وما أحسن قـــول شـــيخنا – يقصـــد الحافظ العراقى – فى منظومته

الاعتبار سبرك الحديث هل تابع راو غيره فيما حمل "[2]

قال العلامة أحمد شاكر :" وظاهر صنيع ابن الصلاح والنووى يوهـم أن الاعتبار قسيم للمتابعات والشواهد ، وأنها أنواع ثلاثة ، وقد تبين لـــك .. أن الاعتبار ليس نوعا بعينه ، وإنما هو هيئـــة التوصـــل للنوعيـــن : المتابعـــات والشواهد وسبر طرق الحديث لمعرفتهما فقط "[3]

لذلك قال صاحب توجـيه النظر : الاعتـــبار هـــو نفـــس معرفـــة القسمـــين (يقصد المتابعة والشاهد) ،أو علة معرفتهما ، وليس قسيما لـــهما ؛

---

(١) راجع : مقدمة ابن الصلاح (مع محاسن الاصطلاح) ص ٢٤٧ ، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشى ٢/ ١٦٩ فقد جعل الزركشى الاعتبار قسيما فى التعريف ، ولم يتعقبـه بشئ ، وراجع : الشذا الفياح ١/١٨٩ ، المنـــــهل الروى ١/٥٩ ، تدريب الراوى ١/٢٤١ ، توضيح الأفكار ٢/١٣ ، قفو الأثر ١/٦٤ ، الوسيط فى علوم مصطلح الحديث ص٣٦٤-٣٦٦

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢/٦٨١ ، وإليه ذهب الســـخاوى فـــى فتـــح المغيث فقال : الاعتبار ليس قسيما لما معه ، كما قد توهمه الترجمة ؛ بل هو الهيئة الحاصلة فى الكشف عنهما " راجع : فتح المغيث ١/٢٠٨

(٣) الباعث الحثيث ص٥١ ، وراجع كذلك : علوم الحديث ومصطلحه ، د. صبحى الصـــالح ص٢٤٣ .

لعدم اندراج الثلاثة تحت أمر واحد ؛ فإن التقسيم هو ضم القيود المتباينة ، أو المتخالفة إلى القسم ، وليس هذا كذلك ، بل الاعتبار هيئة التوصل إلى المتابع ، أو الشاهد ، فكيف يكون قسمًا لهما " (١)

وباب الاعتبار للتوصل إلى الشواهد والمتابعات باب مهم في علم الحديث ، بل هو باب يقوم عليه جلُّ نقدة الحديث ؛ لأنه إذا انعدمت الشواهد والمتابعات تحقق التفرد ، والأحاديث الفرد قليلة جدا ، وتتبع طرق الحديث يفضى حتما إلى ذكر شواهده ومتابعاته لاعتباره ، وهو باب فيه غموض ، ويحتاج إلى سبر ، وطول نظر ؛ للوصول إلى حكم في الحديث ، وقد اعتمد السيوطى على هذا الباب في كتابه اللآلئ ، فهو يفتش عن شواهد الحديث ومتابعاته ، لكي يعتبر بها ، ومن ثم يرتقى الحديث بها ، أو لا يرتقى .

والاعتبار هو تتبع الطرق من الجوامع ، والمسانيد ، والأجزاء لذلك الحديث الذى يظن أنه فرد ، ليعلم هل لراويه متابع ، أو هل له شاهد ، أم لا ...
قال العراقى :" الاعتبار أن تأتى إلى حديث لبعض الرواه فتعتبره بروايات غيره من الرواه بسبر طرق الحديث لتعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره ، فرواه عن شيخه ،أم لا فإن يكن يشاركه أحد ممن يعتبر بحديثه أى يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار به ، والاستشهاد به سمى حديث هذا الذى شاركه تابعًا "(٢)

---

(١)توجيه النظر ١/ ٤٩١ .

(٢) راجع : ألفية الحديث للعراقى حيث قال

والاعتبار سبرك الحديث هل شارك راو غيره فيما حمل

وراجع كذلك : توجيه النظرإلى أصول الأثر ٤٩١/١.

تعريف المتابعة ، والشاهد ونوعاهما :

المتابعة هى : موافقة راو لراو آخر فى إخراج حديث فرواه أحدهما عن شيخ الآخر أو من فوقه ، بلفظه ، أو بلفظ مقارب[(١)]

وعلى هذا تكون المتابعة قسمان :

الأولى المتابعة التامة : وهى أن يوافق راو آخر من طبقته فى رواية حديث بلفظه ، أو بلفظ مقارب ، من مبتدأ الالتقاء إلى منتهى السند .

الثانية المتابعة القاصرة : هو أن تحدث موافقة من راو لشيخ راو آخر ، أو من فوقه فى رواية حديث بلفظه ، أو بلفظ مقارب من مبتدأ الالتقاء إلى منتهى السند

الشاهد : موافقة الراوى لراو آخر عن صحابى آخر فى رواية متن يشبهه لفظا ، أو معنى ، فإن وافقه فى اللفظ كان شاهدًا باللفظ ، وإن وافقه فى المعنى كان شاهدًا بالمعنى .

ويتشابه الشاهد والمتابع فى أن كلا منهما ضرب من التعزيز ، إلا أن الشاهد أعم من التابع ؛ لأن الشاهد يشهد للحديث لفظا ومعنى ، أما التابع فإنه قاصر على اللفظ فقط .[(٢)]

قلت : هذا ما انتهى إليه علماء المصطلح فى اختيار رأى الحافظ ابن حجر فى التفرقة بين المتابع ، والشاهد .

ومن فوائد الشواهد والمتابعات انجبار الضعيف بها ، وهو مشهور عنهم [(٣)]

---

(١) فى تعريف المتابعة بنوعيها ، والشاهد بنوعيه ، راجع : النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشى ١٦٩/٢ ، ١٧٠ ، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٦٨٢/٢ ، توجيه النظر ٤٩٣/١ ، ، توضيح الأفكار ١٤/١ ،١٦، الباعث الحثيث ص٥٠ ، علوم الحديث ومصطلحه ، د. صبحى الصالح ص٢٤١- ٢٤٣، الوسيط فى علوم الحديث ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٢)راجع : قفو الأثر ٦٤/١ ، توجيه النظر ٤٩٤/١ ، علوم الحديث ومصطلحه ، د. صبحى الصالح ص٢٤١ ، الوسيط فى علوم مصطلح الحديث ٣٦٦ ، ٣٦٧ ..

(٣) راجع توضيح الأفكار ٣٥٩/١

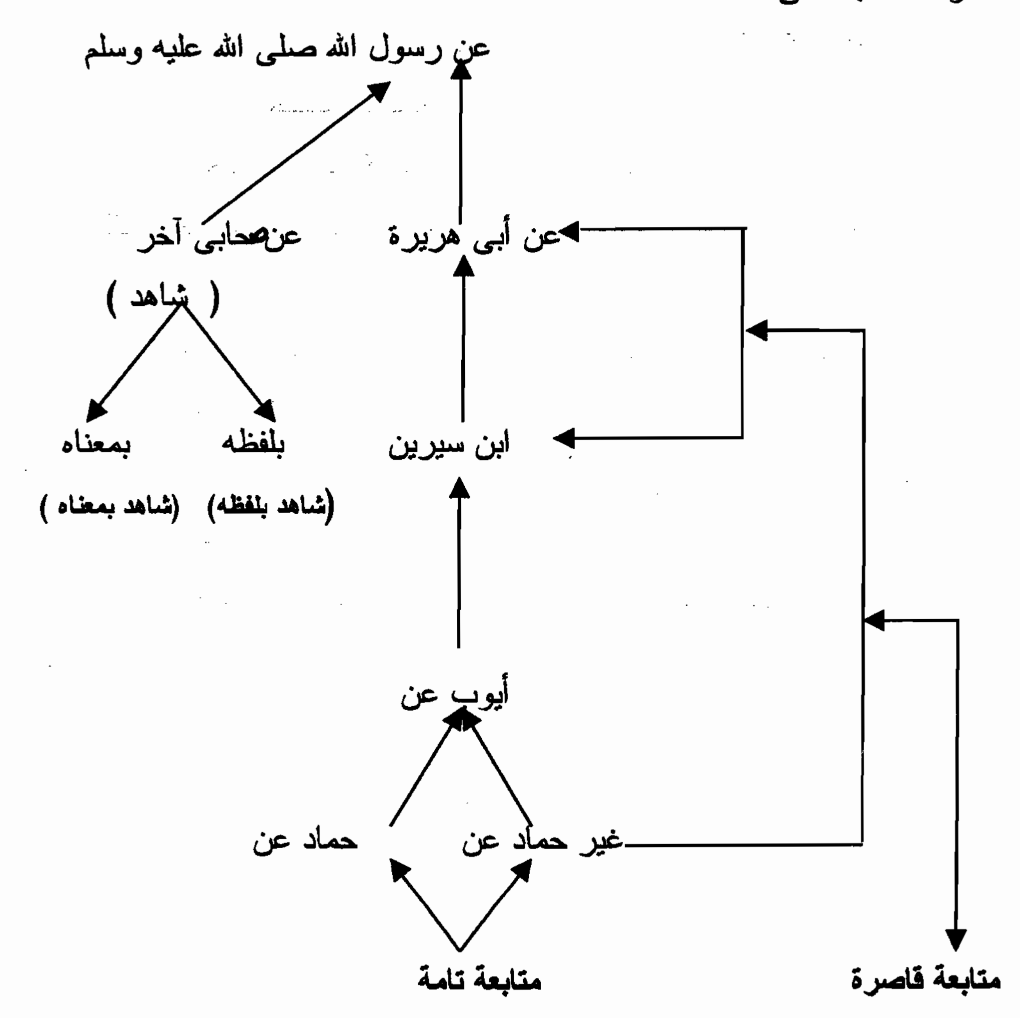
قال ابن كثير:" ويغتفر فى باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن الضعيف القريب الضعف ما لا يغتفر فى الأصول ، كما يقع فى الصحيحين ، وغيرهما مثل ذلك ، ولهذا يقول الدار قطنى فى بعض الضعفاء : يصلح للاعتبار ، أو لا يصلح أن يعتبر به "(١)

ولذلك فإن التشدد في باب الشواهد والمتابعات أقل من تشددهم فى أبواب الأصول ، يقول الدكتور صبحى الصالح :" ونقاد الحديث لا يتشددون فى الشواهد والمتابعات تشددهم فى الأصول ، فيغتفرون فيها من الرواية عن الضعيف ما لا يغتفرون فى الأصول " (٢)

(١)اختصار علوم الحديث ٤٩، ٥٠

(٢)علوم الحديث ومصطلحه ص٢٤٣

مـــثال توضـــيحى للمتابعة التامة ، والمتابعة القاصرة ، والشاهد باللفظ ، والشاهد بالمعنى:



تكثير طرق الحديث مما يقصِد إليه المحدثون ، والرواه ؛ لأن ذلك دلالة على الجدِّ فى الطلب ، وكثرة الشيوخ ، قال السيوطى :" وقد يكون قصد المحدث تكثير طرق الحديث ، وجمع أطرافه ، فتكثر بذلك شيوخه ، ولا بأس به ، فقد قال أبو حاتم : لو لم نكتب الحديث من ستين وجهًا ما عقلناه "[1] .

ولذلك وجدنا حرصًا على سماع الحديث الواحد من جماعة ؛ حتى يكون الواحد شاهدًا للآخر ، أو عليه [2]

وكثرة طرق الحديث تقويه[3] حتى لو كان مقبولاً ، وقد عدَّ بعض المحدِّثين أنَّ ما قيل فيه : حسن صحيح أقوى مما قيل فيه صحيح ، وكان فردًا ؛ ففى فتح المغيث " ... ما قيل فيه حسن : حسن أو صحيح دون ما قيل فيه صحيح ؛ لأن الجزم[4] أقوى من التردد ، وهذا حيث التفرد ، وإلا أى إذا لم يحصل التفرد فإطلاق الوصفين معًا على الحديث يعنى باعتبار إسنادين أحدهما صحيح ، والآخر حسن ، وعلى هذا إنما

---

(١) تدريب الراوى ١٤٩/٢ ، الشذا الفياح ٤٠٩/١ ، وراجع : الجامع لأخلاق الراوى ٢١٢/٢، وفيه عن ابن معين : " من ثلاثين وجها " بدل ستين ، قلت : والعدد هنا كناية عن الكثرة ، وإلا فجلُّ أحاديثه– صلى الله عليه وسلم – لم تصل إلى ثلاثين وجها .

(٢) اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنا ، د. محمد لقمان السلفى ص٣٦٣

(٣) تدريب الراوى ١٦٤/١ ، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٣٨٧/١ ، فتح المغيث ٩٥/١ ، وراجع : تعليقات أبى غدة على الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ص٢٠٦، ٢٠٧

(٤) قد يتردد المجتهد فى إطلاق أحد الوصفين على الحديث لترددهم فى حا ل ناقل الحديث ، فقد يكون حسنًا عند قوم ، صحيح عند آخرين ، فيقال : حسن ، أو صحيح ، راجع فى ذلك فتح المغيث ٩٥/١.

قيل فيه : حسن صحيح فوق ما قيل : صحيح فقط إذا كان فرداً ؛ لأن كثرة الطرق تقويه "[1]

وكثرة طرق الحديث ، وجمعها فى مكان واحد تزيد المتن قوة عند اختلاف المخارج[2] كما أنها تفيد فى الترجيح[3] عند المعارضة[4] ، وتعين على تفسير الحديث ؛ فقد قال الإمام أحمد :" الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه ، والحديث يفسر بعضه بعضا "[5] ولذلك قدم بعضهم الجامع الصحيح للإمام مسلم على الجامع الصحيح للبخارى ؛ لأن الأول يتميز بجمع طرق الحديث وشواهده فى مكان واحد ؛ مما يزيد المتن قوة ، كما أنَّ بعض الألفاظ يفسر بعضها بعضًا وليُعلَم أنَّ الضعيف لم ينفرد به إذا كان فى أحد طرق الحديث ضعيف ، وهو إن وجد عند الإمام مسلم فإنه يسوقه من باب الشواهد والمتابعات ، وليس أصلاً فى حديث الباب[6]

---

(١) فتح المغيث ٩٥/١ ، وقد نقل الحافظ الذهبى عن شيخه ابن وهب (ابن دقيق العيد) كلاما مهما فى توجيه قولهم : حسن صحيح ؛ فقال الذهبى فى الموقظة ص ٣١، ٣٢ :" .... فللرواة صفات تقتضى قبول الرواية ، ولتلك الصفات درجات ، بعضها فوق بعض ، كالتيقظ ، والحفظ ، والإتقان ، فوجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلاً ، وعدم التهمة ، لا ينافيه وجود ما هو أعلى منه من الإتقان والحفظ ، فإذا وجدت الدرجة العليا ، لم يناف ذلك وجود الدنيا ، كالحفظ مع الصدق ، فصح أن يقال : حسن باعتبار الدنيا ، صحيح باعتبار العليا "

(٢) القول المسدد ص٣٨ ، قلت : هذا إذا كان الحديث مقبولاً .

(٣) ترجيح أحد الخبرين على الآخر قد يكون بكثرة الرواه ، وتارة بعدالتهم ، وشدة ضبطهم ، وتارة بما يعضد أحد الخبرين من الترجيحات ،راجع الكفاية (باب القول فى ترجيح الأخبار) ص ٤٣٤وما بعدها .

(٤) تدريب الراوى ١١٥/١ .

(٥) الجامع لأخلاق الراوى ٢١٢/٢

(٦) قال صاحب صيانة صحيح مسلم :"عاب عائبون مسلمًا بروايته فى صحيحه عن جماعة من الضعفاء ، أو المتوسطين الواقعين فى الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضا، والجواب :أن ذلك لأجل أسباب لا معاب عليه معها :**أحدها** -أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ، ولا يقال أنَّ الجرح مقدم على التعديل ، وهذا تقديم على التعديل لا=

ففى النكت على مقدمة ابن الصلاح ، قال الزركشى : قوله – يقصد ابن الصلاح – :" ثم اعلم أنه يدخل فى باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده ، بل يكون معدودا فى الضعفاء ، وفى الصحيحين ذكر جماعة من الضعفاء فى المتابعات والشواهد ، قال الزركشى :

فيه أمران : **أحدهما:** ظاهر تقييد ذلك بالمتابعة ، والشواهد أنه لا يجري في الاعتبار وأنه لا بد فيه من ثقة الراوي ، ....والظاهر أنه لا فرق لأنه إذا تسومح بذلك في الشواهد والمتابعات فالاعتبار كذلك ، **الثاني** إذا كان المقتضي لقبول روايتهم عدم الاستقلال بما رووه ، فيقال : ما الفائدة حينئذ في المتابعة ، أو الشاهد وجوابه أن المقصود تكثير الطرق للحديث وجمعه في موضع واحد ليفسر بعضه بعضا وليعلم أن ذلك الضعيف لم ينفرد به "[١] .

قلت : الاعتبار ليس قسيما للشواهد ، والمتابعات ، ولكنه هيئة توصل إليهما ، فالحديث عنه (عن الاعتبار) حديث عنهما .

ولذلك فإن هذا الباب ، وهو باب الشواهد والمتابعات سوغ الرواية عن الموسومين بسوء الحفظ وقلة الإتقان ، فهؤلاء مجروحون جرحا ينجبر.

" فإن قلت فما عذرهم فى ذلك ، قلت : لهم عذران فيه ، أحدهما : الرغبة فى علو الإسناد لما فيه من التسهيل على طلبة هذا الشأن ، مع كون الحديث معروفا عندهم بإسناد نازل من طريق الثقات ، وثانيهما : – وهو كثير الوقوع – أن يكون الحديث مرويا من طرق كثيرة فى كل منها ضعف ، لكن

=الجرح ؛ لأن الذى ذكرناه محمول ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب ، فإنه لا يعمل به ، وقد جليت فى كتاب معرفة علوم الحديث حمل الخطيب أبى بكر الحافظ على ذلك احتجاج صاحب الصحيحين وأبى داود وغيرهم بجماعة علم الطعن فيهم من غيرهم ، ويحتمل أيضا أن يكون ذلك فيما بين بطلانه ، **الثانى** : أن يكون ذلك واقعا فى الشواهد والمتابعات ، لا فى الأصول ، وذلك يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلا ، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر ، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة " راجع : صيانة صحيح مسلم ٩٦/١

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح ، للزركشى ١٧١/٢ .

بعضها يجبر بعضا ، ويقويه ، ويشهد له ، مع كون بعض الرواه عدلا فى دينه، صدوقا فى قوله ، كثير الوهم ، فلم يعتمد عليه وحده فى التصحيح ، لــولا مــا جبر ضعفه فى الشواهد والمتابعات التى يحصل من مجموعها قوة كبيرة توجب الحكم بصحة الحديث ، أو حسنه فيذكرون بعض طرقه الضعيفــة ، ويــتركون بعض الطرق للاختصار والتقريب على طلبة العلم "[1]

ولذلك فإن أهل العلم قد يستشهدون بحديث سيئ الحفــظ والمجــهول ، ويعتبرون به كما فى تقوية الطرق من تقوية الظن فى صحة الروايـــة ، وقــد يحكمون بضعف حديث الثقة الصدوق الضابط بأسباب تحملهم على ذلك "[2].

كما أنهم قد يصححون حديث المنقطع ؛ لكونه له شاهد وعاضد ، وحفته قرينة تقويه ، ويكون التصحيح قد وقع من حيث المجموع " [3] .

ويدخل فى هذا الباب كتب المستخرجات[4] التى من فوائدهـــا " تقويـــة الحديث بكثرة الطرق ، وذلك بأن يضم المستخرج شخصا آخر فأكثر مع الــذى حدث مصنف الأصل عنه ، وربما ساق له طرقا أخرى إلـــى الصحـــابى بعــد فراغه من استخراجه "[5]

---

(١) توضيح الأفكار ٥٩/٢.

(٢) توجيه النظر ٣٢٩/١ .

(٣) راجع : تدريب الراوى ١٣٧/١، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٧٣٠/٢ .

(٤) قال الحافظ العراقى : المستخرج موضعه أن يأتى المصنف إلى كتـــاب البخـــارى ، أو مسلم فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخارى ، أو مســـلم ، فيجمـــع إســـناد المصنف مع إسناد البخارى ، أو مسلم فى شيخه ، أو من فوقه كالمستخرج علـــى صحيـــح البخارى لأبى بكر الإسماعيلى ، راجع : شرح ألفية العراقى المسماه بــــالتبصرة والتذكـــرة ٥٦/١ .

(٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر ٣٤٧/١.

وكثرة الطرق للحديث تفيد فى اكتشاف علته إن كانت به علة غامضة تقدح فى صحته مع أن ظاهره السلامة ، وهذه يدركها الحذاق من المحدثين بجمع طرق الحديث وتتبعها ، فكأن طريق معرفة العلة فى الحديث تتبع طرقه[١]

ولكن ما الحكم إن روى الحديث من وجوه كلها ضعيفة ؟

تناول العلماء ونقدة الحديث هذه المسألة عند حديثهم عن أحد قسمى الحديث الحسن ، وهو الحديث الحسن لغيره ، ففى فتح المغيث :" قال النووى – رحمه الله – وهذه وإن كانت أسانيد مفرادتها ضعيفة فمجموعها يقوى بعضها بعضا ويصير الحديث حسنا ، ويحتج به ، وسبقه البيهقى فى تقوية الحديث الأحاديث بكثرة طرقه الضعيفة ، وظاهر كلام إبى الحسن بن القطان يرشد إليه "[٢]

قلت : الأمر من باب ضعيفان يغلبان قويا ، هذا إذا كان ضعفهما محتملا بحيث يقوى أحدهما الآخر ، ويصير مجموع قوتهما أكبر من قوة ذلك القوى ، أما إذا كان ضعفهما شديدا فلن يتغلبا على ذلك القوى ؛ وذلك لأنه كما يتفاوت الحديث المقبول من الحسن لغيره إلى الصحيح بذاته مرورا بالحسن والصحيح لغيره ، يتفاوت الضعيف من : الضعيف (محتمل الضعف) إلى أحط درجات الضعف الوضع) ويأتى بينهما الواهى ، والضعيف جدا والمنكر، والمتزوك ، وكما تحدثوا عن أصح الأسانيد تحدثوا عن أوهى الأسانيد[٣].

---

(١) المنهل الروى ٥٢/١ ، وراجع:اهتمام المحدثين بنقد الحديث،د.محمد لقمان السلفى ص٣٥٥

(٢) فتح المغيث ٧١/١

(٣) راجع : قواعد التحديث ص١٠٩ ، وراجع : التقييد والإيضاح ص٢٢ .

وقياسا على ذلك ، فليس كل حديث ضعيف ينجبر[1] ، كما أنه ليس كل حديث يصلح جابرا ، والأمر ليس فيه قاعدة مطردة ؛ لأن قبول الحديث أمر يتوقف على عدالة الراوى وضبطه ، ودرجات التفاوت فيهما كثيرة ، ومن ثم تكون درجات الحديث قبولا وردا ، ففى توجيه النظر :" .... وإن وجد فيه - أى فى الراوى - الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه ؛ لأن العدالة هى الركن الأكبر فى الرواية ، ثم كل واحد من العدالة والضبط له مراتب عليا ووسطى ودنيا ، ويحصل من تركيب بعضها مع بعض مراتب للحديث مختلفة فى القوة والضعف ، وهذا أمر مهم يعد عند العارفين من أهل الفن من قبيل المضنون به على غير أهله "[2]

ولذلك قرروا أنه :" لا ينجبر الضغيف بمجيئه من وجوه ضعيفة ، فيصير حسنا ؛ لأن وهن الأول كان لضعف إتقان راويه الصدوق بمجيئه من وجه آخر دال على عدم اختلال حفظه .. وكذلك المرسل إذا أسند ، أو أرسل من وجه آخر ، وأما الضعيف لكذب راويه وفسقه ، فلا ينجبر بتعدد طرقه "[3]

---

(١) جاء فى نكت ابن حجر على ابن الصلاح ، تعقيبا على قول المصنف :" ومن ذلك ضعف لا يزول بمجيئه من وجه آخر لقوة الضعف ، وتقاعد الجابر عن جبره ، ومقاومته ، كالضعف الذى ينشأ من كون الراوى متهما بالكذب ، أو كون الحديث شاذا " قال ابن حجر :" أقول لم يذكر للجابر ضابطا يعلم منه ما يصلح أن يكون جابرا ، أو لا ، والتحرير فيه أن يقال : أنه يرجع إلى الاحتمال فى طرفى القبول والرد ، فحيث يستوى الاحتمال فيهما فهو الذى يصلح

لأن ينجبر ، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذى لا ينجبر "راجع : النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٤٠٩ .

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢/٨٨٦.

(٣) المنهل الروى ١/٣٧ ، ٣٨، وراجع : المقنع ١/١٠٢.

وفى اختصار علوم الحديث :" لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة أن يكون حسنا ؛ لأن الضعف يتفاوت ، فمنه ما لا يزول بالمتابعات ، يعنى لا يؤثر كونه تابعا ، أو متبوعا كرواية الكذابين ، أو المتروكين ، ومنه ضعف يزول بالمتابعة ، كما إذا كان راويه سيئ الحفظ ، أو روى الحديث مرسلا ، فإن المتابعة تنفع حينئذ ويرفع الحديث عن الضعف إلى أوج الحسن ، أو الصحة "(١)

قال الشيخ أحمد شاكر معلقا :" وبذلك يتبين خطأ كثير من العلماء المتأخرين فى إطلاقهم أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق متعددة ضعيفة ارتقى

إلى درجة الحسن ، أو الصحيح ؛ فإنه إن كان ضعف الحديث لفسق الراوى ، أو لاتهامه بالكذب ، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع ازداد ضعفا على ضعف ، لأن تفرد المتهمين بالكذب ، أو المجروحين فى عدالتهم بحيث لا يرويه غيرهم يرفع الثقة بحديثهم ويؤيد ضعف روايتهم "(٢)

قلت : ما ذهب إليه العلامة أحمد شاكر صحيح ؛ لأنه قيد الضعف هنا بفسق الراوى أو اتهامه بالكذب (جرح فى العدالة لا ينجبر) ، وهذا النوع من الرواه إن انفرد برواية حديث ، ولم يتابع عليه من مأمون ، أو ثقة كان حديث ضعيفا جدا ، أو متروكا ، أو واهيا ، وهى أحاديث تقع فى المرتبة بين الضعيف والموضوع على اصطلاح المتأخرين ، ومثل هذا النوع من الأحاديث لا تنجبر بحال ، ولا يجوز العمل بها ، ولا روايتها إلا على سبيل القدح فيها .

فإذا كانت طرق الحديث كلها واهية ، أو ضعيفة جدا ، فهذا يزيد الحديث وهاء وضعفا ، ويكون أدعى لرده ، مع كثرة طرقه ، وقد وجدت هذا كثيرا عند السيوطى فى اللآلئ ، فهو مولع بجمع طرق الحديث والتفتيش عن شواهده ، التى ربما ساقها دون أن يعقب عليها ، فقد يقول بعد أن يذكر حكم ابن

---

(١) اختصار علوم الحديث ص٣٣ .

(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص٣٤.

الجوزى : وله شاهد من حديث فلان أخرجه فلان ، وربمـــا تكـــون شـــواهده ومتابعاته فى ضعف حديث الباب ، أو أقل ضعفا منه ؛ لذا لم يصب الســـيوطى فى كثير من تعقباته على ابن الجوزى فى اللآلئ ، كما سنرى من الأمثلة التـــى سوف نسوقها .

المبحث الثالث – حكم تصحيح المتأخرين للحديث[1]

تصحيح الأحاديث وتضعيفها ، والبحث فى عللـــها ، والتنقيـب عــن أسانيدها ، والجد فى طلب شواهدها ومتابعاتها للاعتبار هو عمل أئمة الحديــث منذ العصور الأولى لروايته وتدوينه ، و تصحيح المتقدمين للحديث قد يكون فى مصنفاتهم ، وقد يكون فى غير مصنفاتهم ، وقد يقع ممن ليس لهم مصنفات من أعلام المتقدمين كابن المدينى ، ويحيى بن معين ؛ لذا لا يمكــن تقييــد الحكــم بالصحة على ما وقع فى الصحاح ، فكم من حديث على شرط البخارى ومســلم وليس فى كتابيهما[2] ؛ ورغم كثرة المؤلفات الحديثية ، والموســـوعات التــى اهتمت بجمع الصحيح ، إلا أنه يمكن القول أن الصحيح لم يستوعب فى مصنف أصلا ؛ فالبخارى ومسلم حفظا من الصحيح الكثير ، ودونا بعضا منـــه ، ولــم يستوعباه فى كتابيهما [3]

قال الزركشى فى نكته على مقدمة ابن الصلاح :" ما ذكره من تقييد الحكم بالصحة على ما نصوا على صحته فى مصنفاتهم ليس بشرط ، بـــل إذا صــح منهم تصحيح حديث ، ولو فى غير مصنفاتهم ، أو صححه من لم يشـــتهر لـــه تصنيف من الأئمة المتقدمين : كيحيى بن معين وعلى بن المدينى ، وغيرهمـا ، فالحكم كذلك "[4]

---

(١) المقصود بالمتأخرين ، هم علماء الحديث الذين حملوا رايته بعد عصر الرواية ، ويمكـن تحديدها زمنيا من القرن الخامس الهجرى ، فى مقابل المتقدمين ، وهم أعلام الحديث وحفاظه الذين حملوا رايته ، وتعاقبوا على خدمته فى عصر الرواية الأولى ، ومن وضعوا له أصوله ، وقعدوا قواعد قبوله ورده ، وإن كان البعض يرى الحد الفاصل بين المتقدمين والمتـــأخرين هو رأس المئة الثالثة ، لكنى رأيت أن القرنين الثالث الهجرى ، والرابع الـــهجريين يمثـــلان عصر ازدهار السنة ؛ لذا ينبغى أن يوضعا ضمن المتقدمين .

(٢) راجع : ألفية العراقى وشرحيها للحافظ العراقى ٥٢/١ ،٥٣.

(٣) راجع : ما قاله جمال الدين القاسمى فى : قواعد التحديث ص٨٣ ، ٨٤، تحت عنوان " بيان أن الصحيح لم يستوعب فى مصنف " .

(٤)النكت على مقدمة ابن الصلاح ١٩٥/١

يفهم من كلام الخطيب أن كل من وسم بأنه حافظ ، وهى صفة لا يستحقها إلا أهل النقل من المحدثين، يسلم له تصحيح الحديث وتعليله ، يقول عن درجة الحافظ ": فهى أعلى صفات المحدثين ، وأسمى درجات الناقلين من وجدت فيه قبلت أقاويله ، وسلم له تصحيح الحديث وتعليله "(١)

قلت : وفى هذا الكلام ما فيه فكم من حافظ متقدم روجع فى تصحيحه، كابن خزيمة وابن حبان ، والأصوب أن يعرف اصطلاح كل إمام فى التصحيح، ثم نعرض شروطه على الشروط التى وضعوها لقبول الصحيح ، وهى شروط متفق عليها بين أئمة هذا الشأن بها يكون الحديث صحيحا شريطة ألا تحفه قرائن تمنع إطلاق الحكم عليه رغم أن رواته عدول ثقات ، وهذا يدعونا إلى القول أن مسألة التصحيح والتقوية لا تقوم على قواعد مطردة ؛ ففى نكت الزركشى على ابن الصلاح " ... وأما أهل الحديث فإنهم قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول ، ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بصحته كمخالفة جمع كثير له ، أو من هو أحفظ منه ، أو قيام قرينة تؤثر فى أنفسهم غلبة الظن بغلطه ، ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل فى جميع الأحاديث ولهذا أقول: إن ما حكى عن أهل الحديث ، أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ، ومسند، أو واقف ورافع ، أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد فلم نجد هذا فى الإطلاق ؛ فإن ذلك ليس قانونا مطردا "(٢)

ونقل السيوطى فى تدريب الراوى :" قبول التصحيح من المتقدمين، ورده من المتأخرين قد يستلزم رد ما هو صحيح ، وقبول ما ما ليس بصحيح

---

(١) يقول الخطيب فى الجامع لأخلاق الراوى ١٧٢/٢ :"الوصف بالحفظ على الإطلاق ينصرف إلى أهل الحديث خاصة ، وهى سمة لهم لا يتعداهم ، ولا يوصف بها أحد سواهم؛ لأن الراوى يقول : نا فلان الحافظ ، فيحسن فيه إطلاق ذلك إذا كان مستعملا عندهم يوصف به علماء أهل النقل ونقادهم " .

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشى ١٠٥/١.

فكم من حديث حكم بصحته إمام متقدم اطلع المتأخر فيه على علة قادحة تمنع من الحكم بصحته ولاسيما إن كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن كابن خزيمة وابن حبان "(١)

فى تصحيح المتأخرين :

لما تقادم الزمان وبعد عصر الرواية ، وغدا الإسناد نوعا من الشرف يحرص عليه المحدثون ، تطرق الخوف إلى طائفة من المحدثين فقيدوا مسألة التصحيح بقيود ، قال ابن الصلاح :" إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الإسناد ، ولم نجده فى أحد الصحيحين ولا منصوصا على صحته فى شئ من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة ، فإنه لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته ؛ فقد تعذر فى هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ؛ لأنه ما من إسناد من ذلك إلا وتجد فى رجاله من اعتمد فى روايته على ما فى كتابه عريا عما يشترط فى الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان ، فآل الأمر إذا فى معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث فى تصانيفهم المعتمدة انمشهورة التى يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف"(٢)

وقد ناقش العلماء رأى ابن الصلاح فبعضهم عارضه ، وبعضهم حاول أن يقف موقفا وسطا ، وحاول البعض توجيه دعواه ، وممن عارضه العراقى ، والنووى ، وابن كثير، وابن حجر .

وقد خالف الإمام النووى ابن الصلاح فى ذلك ، فقال :" والأظهر عندى جوازه لمن تمكن وقويت معرفته (٣) .

قال الحافظ العراقى فى ألفيته :

وعنده التصحيح ليس بمكن   فى عصرنا وقال يحيى ممكن

---

(١) تدريب الراوى ١٤٧/١ ، وراجع : توجيه النظر إلى أصول الأثر ٣٧٩/١ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (مع التقييد والإيضاح) ص٢٣، ٢٥.

(٣) راجع : التقييد والإيضاح ص٢٣ ، تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ص١٤٣.

قال العراقى بعد أن نقل كلام ابن الصلاح وتجويز النووى : " وما رجحه النووى هو الذى عليه عمل أهل الحديث ؛ فقد صحح غير واحد من المعاصرين لابن الصلاح وبعده أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا ، كأبى الحسن بن القطان ، والضياء المقدسى ، والزكى عبد العظيم ، ومن بعدهم "[1]

زاد العراقى فى التقييد والإيضاح :" ثم صححت الطبقة التى تلى هذه، فصحح الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطى ، ثم صححت الطبقة التى تلى هذه وهم شيوخنا ، فصحح الشيخ تقى الدين السبكى ، ولم يزل ذلك دأب من بلغ أهلية ذاك منهم ، وكذا كان المتقدمون ربما صحح بعضهم شيئا فأنكر عليه تصحيحه "[2]

قال ابن حجر متعقبا الحافظ العراقى :" وأما ما استدل به شيخنا ــ يقصد العراقي ــ على صحة ما ذهب إليه الشيخ محيي الدين ــ النووي ــ من جواز الحكم بالتصحيح لمن تمكن وقويت معرفته ، بأن من عاصر ابن الصلاح قد خالفه فيما ذهب إليه ، وحكم بالصحة لأحاديث لم يوجد لأحد من المتقدمين الحكم بتصحيحها ، فليس بدليل ينهض على رد ما اختار ابن الصلاح ، لأنه مجتهد وهم مجتهدون ، فكيف ينقض الاجتهاد بالاجتهاد ؟ وما أوردناه في نقض دعواه أوضح فيما يظهر "[3]

وقد ناقش الحافظ ابن حجر دعوى ابن الصلاح ، ونقضها ، فقال ــ رحمه الله[4] ــ : " قوله – يقصد ابن الصلاح – فآل الأمر إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث فى تصانيفهم المعتمد المشهورة .... إلى آخره فيه

---

(١) ألفية العراقى (مع شرحيها للناظم ، والشيخ زكريا الأنصارى) ١/٦٦-٦٨، وراجع : التقييد والإيضاح ص٢٣.

(٢)التقييد والإيضاح ص٢٣، ٣٤ ، وراجع : تدريب الراوى ص١٤٤، ١٤٥.

(٣) توضيح الأفكار ١/٦٨، ٦٩ .

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٢٧٢، ٢٧٣.

نظر ؛ لأنه يشعر بالاقتصار على ما يوجد منصوصا على صحته ، ورد ما جمع شروط الصحة ، إذا لم يوجد النص على صحته من الأئمة المتقدمين ، فيلزم منه تصحيح ما ليس بصحيح ؛ لأن كثيرا من الأحاديث التي صححها المتقدمون اطلع غيرهم من الأئمة فيها على علل تحطها عن رتبة الصحيح ، ولا سيما من كان لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن[1] ...... وللحاذق الناقد بعدهما الترجيح بين كلاميهما بميزان العدل ، والعمل بما يقتضيه الإنصاف ، ويعود الحال إلى النظر والتفتيش الذي يحاول المصنف سد بابه .

وكلامه ــ يعني ابن الصلاح ــ يقتضي الحكم بصحة ما نقل من الأئمة المتقدمين فيما حكموا بصحته في كتبهم المتعمدة المشهورة ، والطريق التي وصل بها إلينا كلامهم على الحديث بالصحة أو غيرها ، هي الطريق ذاتها التي وصلت بها إلينا أحاديثهم ، فإن أفاد الإسناد صحة المقالة عنهم ، فليفد أيضا الصحة بأنهم حدثوا بذلك الحديث ، ويبقى النظر منصبا على الرجال الذين فوقهم، وأكثرهم رجال الصحيح .."

وقال ابن حجر أن " ما استدل به على تعذر التصحيح في هذه الأعصار المتأخرة بما ذكره من كون الأسانيد ما منها إلا وفيه من لم يبلغ درجة الضبط والحفظ والإتقان ، ليس بدليل ينهض لصحة ما ادعاه من التعذر ، لأن الكتاب المشهور الغني بشهرته عن اعتبار الإسناد منا إلى مصنفه كسنن النسائي مثلا، لا يحتاج في صحة نسبته إلى النسائي إلى اعتبار حال رجال الإسناد منا إلى مصنف[2]

(١) ضرب ابن حجر أمثلة بابن خزيمة وابن حبان والترمذى .

(٢) راجع النكت على ابن الصلاح ١/٢٧٠، ٢٧١.

وملخص تعقب ابن حجر لابن الصلاح يتمثل فى أن الخلل الواقع فى الأسانيد لا يدل على تعذر التصحيح إلا فى جزء ينفرد بروايته من وصف بذلك التساهل [1]

ويرى الدكتور حمزة المليبارى أن ابن الصلاح يربط دعواه بأمرين بارزين ، أحدهما : أن تكون الأحاديث مروية لدى المتأخرين بأسانيدهم الخاصة، كما عبر عنه بقوله : إذا وجدنا فيما نروي من أجزاء الحديث وغيرها، **والثاني** : أن يكون التصحيح أو التحسين مبنيا على أساس الاعتبار بأسانيدهم الخاصة ، دون الرجوع إلى كتب المتقدمين ، والاعتماد على ما روى المتقدمون فيها بأسانيدهم ، كما عبر عنه بقوله : فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ، وهذا يجعل رأي الإمام ابن الصلاح غير معارض بعمل معاصريه واللاحقين بخلافه من تصحيح وتحسين وتضعيف، حيث إن عملهم لم يكن إلا بمقتضى نظرهم في روايات المتقدمين الثابتة في الكتب المعتمدة ، دون أدنى اعتبار لأسانيدهم التي تنقل بها تلك الكتب، وهذا أمر لم يتعرض له الإمام ابن الصلاح في كلامه[2]

قلت : وعلى هذا تكون دعوى ابن الصلاح فى منع التصحيح من المتأخرين ليست على إطلاقها ، إنما مرتبة بقيود قصدها هو ، وفهمها من جاء بعده فهما آخر ، يقول الدكتور حمزة المليبارى :" لم يقصد يقصد ابن الصلاح- بكلامه إطلاق المنع في جميع أنواع الحديث ... وأما الأحاديث التي تضمنتها بطون الدواوين المشهورة في مرحلة الرواية والتي لم يسبق تصحيحها ولا تضعيفها من قبل الناقدين المتقدمين ، فإن ابن الصلاح لم يتعرض لها هنا كما

---

(١) راجع : منهج النقد فى علوم الحديث ص٢٨٢.

(٢) راجع : بحث للدكتور حمزة المليبارى ، منشور فى موقعه على الشبكة الدولية http://www.ahlalhdeeth.com/library/melebary/bage/melebary/.١.html:

والبحث بعنوان :" تصحيح الحديث عند ابن الصلاح "

هو الظاهر من سياق نصوصه ، حيث إن طبيعة الأدلة والبراهين التي ساقها لتدعيم دعواه ، وتخصيصه الأجزاء بالذكر في مستهل كلامه رغم شهرة دواوين السنة وكثرة تداولها بينهم ، كل ذلك دليل على أنه لم يقصد بقوله السابق إلا الأجزاء والمشيخات ونحوها من المؤلفات التي اشتهرت في عصره دون سواها من السنن والمسانيد وغيرها.[1]

قلت : ثم إن الأمر له جانب آخر ، هو أن كثيرا من الأحاديث التى رويت ودونت زمان الرواية فى الأجزاء ، وغيرها من المشيخات ، لم تصحح أصلا ممن رووها ، أو ممن عاصروا روايتها ، اعتمادا على قاعدة : من أسند لك فقد أحالك ، فمثل هذه تعرض على قواعد النقد التى أقرها أئمة هذا الفن مما هو مبسوط فى مصنفاتهم للوصول إلى حكم فى الراوى : جرحا وتعديلا.

وعلى ذلك يمكننا أن قضية التصحيح (و التحسين)،كذا مسألة التضعيف(تضعيف الأحاديث ، أو ردها) يمكن تلخيصا فى النقاط التالية :

١-يقبل تصحيح المتقدمين من أئمة هذا الشأن ممن لهم فضل السبق فيه ؛ سواء منهم من كان له مصنفات ، أو من لم يكن مصنفات ، كابن المدينى ، ويحيى بن معين ، اعتمادا على أن الصحيح لم يستوعب فى مصنف أصلا ، وركونا إلى ثقتنا فى أحكامهم ، شريطة أن يكون المتقدم متوسطا فى أحكامه ، وألا تكون هناك قرينة تصرف الحكم إلى حكم غيره ، فكم صحح المتقدمون أحاديث راجعهم فيها المتأخرون.

٢-يقبل تصحيح من ألف فى الصحيح ، واقتصر عليه ، والتزمه فى مصنفه ، كالإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى فى جامعه الصحيح ، وتلميذه الإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى فى صحيحه ، أما من ألف فى الصحيح ،

---

(١) المرجع السابق .

وعرف عنه التساهل كابن حبان ، والحاكم ، فتراجع أحكامه في تصحيح الأحاديث أو تحسينها ، كذا من عرف بالتساهل فى تصحيحه كالترمذى .

٣ -الأحاديث التى لم يحكم عليها المتقدمون : تصحيحا ، أو تضعيفا ، فللمتأخرين أن يجتهدوا فى الحكم عليها فى ضوء ما هو معروف ومقرر من قواعد وأصول التصحيح والتضعيف .

٤ - تراجع أسانيد المتأخرين الذين بعدوا عن عصر الرواية ، ولهم روايات عالية تصل إلى روايات ، المتقدمين ، وعرف بعض هؤلاء بالتساهل فى أسانيدهم .

٥- وقياسا على جواز تصحيح المتأخرين ، فإننا نقول بجواز تصحيح المعاصرين من علمائنا خاصة بعد أن تقدمت صناعة الفهارس تقدما مذهلا ، وأصبح البحث فى الأسانيد أمرا ميسورا ، مما لم يتيسر للمتقدمين والمتأخرين ، وإن كانوا أكثر حفظا ،وأوسع طلبا ، وأعلى همة ، وأقرب زمانا لعصر الرواية .

فكل من وجد فى نفسه أهلية للبحث عن الأسانيد ومعرفة بعللها القادحة ؛ ورزق مع ذلك ملكة فقهية ذوق حديثى ، وشهد له أرباب الفن بالنبوغ فى هذا الجانب فأصبحت أحكامه على الأحاديث متوسطة مقبولة تبعا لأقوال أهل الفن فيه- فله أن يصحح بتطبيق القواعد التى نص عليها علماء هذا الفن ، ونقدته فى كتب الأصول ، وله كذلك أن يضعف الأسانيد ، أو يحكم بضعف الحديث مستأنسا بأقوال السابقين فى أسانيد الحديث ، وبأقوال من صنف فى الرجال ، وبكل قرينة يمكن أن تعين على الحكم ، وهذا لم يؤتاه ، إلا من قيضه الله لخدمة هذا الدين .

المبحث الرابع – منهج السيوطى فى تقوية الأحاديث

فى هذا المبحث يكون الحديث عن :

أولا- موقف السيوطى من تصحيح المتأخرين للحديث.

ثانيا – المنهج النظرى للتقوية عند السيوطى .

أولا- موقف السيوطى من تصحيح المتأخرين للحديث :

ناقش السيوطى مسألة تصحيح الحديث عند المتأخرين ، وحاول جاهدا أن يقف موقفا وسطا مما ذهب إليه ابن الصلاح ومن اعترضوه ، فقال – فيا نقله عنه دكتور نور الدين عتر – :" والتحقيق عندى أنه لا اعتراض على ابن الصلاح ، ولا مخالفة بينه وبين من صحح فى عصره ، أو بعده ، وتقرير ذلك أن الصحيح قسمان : صحيح لذاته ، وصحيح لغيره كما هو مقرر في كتاب ابن الصلاح وغيره ، و الذى منعه ابن الصلاح إنما هو القسم الأول دون الثاني، كما تعطيه عبارته ، وذلك أنه يوجد في جزء من الأجزاء حديث بسند واحد من طريق واحد ، لم تتعدد طرقه ، ويكون ظاهر الإسناد الصحة لاتصاله ، وثقة رجاله ، فيريد الإنسان أن يحكم لهذا الحديث بالصحة لذاته بمجرد هذا الظاهر، ولم يوجد لأحد من أئمة الحديث الحكم عليه بالصحة ، فهذا ممنوع قطعا ، لأن مجرد ذلك لا يكتفي به في الحكم بالصحة، بل لابد من فقد الشذوذ ونفي العلة ، والوقوف على ذلك الآن متعسر بل متعذر ؛ لأن الاطلاع على العلل الخفية إنما كان للأئمة المتقدمين لقرب أعصارهم من عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، فكان الواحد منهم من يكون شيوخه التابعين ، أو أتباع التابعين ، أو الطبقة الرابعة ، فكان الوقوف على العلل إذ ذاك متيسرا للحافظ العارف ، وأما الأزمان المتأخرة فقد طالت فيها الأسانيد ، فتعذر الوقوف على العلل إلا بالنقل من الكتب المصنفة في العلل فإذا وجد الإنسان في جزء من الأجزاء حديثا بسند واحد

ظاهــره الصحة لاتصاله وثقة رجاله ، لم يمكنه الحكم عليه بالصحة لذاته لاحــتمال أن تكــون له علة خفية لم يطلع عليها ؛ لتعذر العلم بالعلل في هذه الأزمان "[1] .

ويلاحظ أن السيوطى حاول التوفيق بين ابن الصلاح وبين معترضيه فذهــب بــه تكلفه فى التوفيق بعيدا عن المنهج العلمى الصحيح ، يقول الدكتور حمــزة ابــن عــبد الله مليبارى :" يستخلص من تعقيب السيوطى أن المانع من التصــحيح فــى الأعصار المتأخرة مرجعه إلى صعوبة الاطلاع على الشذوذ والعلة ، وتعذر الكشف عنهما في خبايا الروايات عند المتأخرين نظرا إلى تأخر عهدهــم عن عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، وطول أسانيدهم ، ونزولها إلى حــد بعــيد ، ومن ثم حمل النصوص الواردة في منع التصحيح على الصحيح لذاتــه، وجعــل مــا صــححه المتأخرون من قسم الصحيح لغيره ، مدعيا بأن التعارض بين ابن الصلاح ومخالفيه قد زال بذلك ، ومما لا شك فيه أن سلامة الحديث من الشذوذ والعلة من أهم عناصر القبول ، سواء كان الحديث صحيحا لذاته أم صحيحا لغيره ، أو كان حسنا لذاته أو لغيره باتفاق المحدثين "[1])

قلــت : ثم إن ما ذهب إليه السيوطى من أن الاطلاع على العلل الخفية إنما كان للأئمة المتقدمين ، ليس صحيحا على الإطلاق ، فكم من علل خفية فى الأحاديث عرفها المتأخرون من جهابذة النقد كالحافظ الذهبى ، والحافظ العلائى، والحافظ ابن حجر وأضرابهم .

---

(١) راجع : منهج النقد فى علوم الحديث ص٢٦٣ وما بعدها ، فقد نقله د. نور الدين عتر من رسالة مخطوطة للسيوطى معنونة بــ " التنقيح لمسألة التصحيح "

(٢) تصحيح الحديث عند ابن الصلاح "بحث للدكتور حمزة المليبارى ، منشور فى موقعه على الشبكةالدولية

http://www.ahlalhdeeth.com/library/melebary/bage/melebary/.١.html

وقد ذهبت محاولة السيوطى التوفيق بين رأى ابـــن الصـــلاح ورأى المعارضين له فى جواز التصحيح من المتأخرين – ذهبت هذه المحاولة بعيدا ، حتى عن رأى ابن الصلاح نفسه ؛ الذى منع التصحيح من المتأخرين لخلل فـــى أسانيدهم ، أما السيوطى فيرى أن المتأخرين غير مؤهليـــن علميـــا لاكتشـــاف الشذوذ والعلل فى الأحاديث ، وقد علمت ما فيه .

وذهب الدكتور نور الدين عتر قريبا من موقف الســـيوطى ؛ فـــى تعليقه على ما ذهب إليه ابن الصلاح ، فقال :" ... ولما امتد الزمـــان ، وبعـــد العهد بالرواه خشى بعض أئمة المسلمين ، وهو الإمام أبو عمرو بن الصلاح أن لا تقع أحكام المتأخرين الموقع الصائب ، كالذى عليه أولئك الأعلام ؛ فـــأبدى تشككه فى صلاحية المتأخرين لهذه المهمة الجليلة .. "[١]

ثانيا – المنهج النظرى للتقوية عند السيوطى :

سوف يتحدد معالم هذا المنهج بذكر نماذج من كتابه اللآلئ ، وقبـــل ذكر هذه النماذج ونقدها نشير إلى معالم منهجه النظرى فى ذلك ، وقـــد حـــدد السيوطى معلم منهجه النظرى فى التقوية وترقيها فيما ذكره فى مؤلفاته :

١– قال السيوطى فى ألفيته :

إلى الصـــحيح – لغيره كـــما ... يرقى إلى الحسن الذى قد وسما
ضعفا لسوء حفظ أوإرسال أو ... تدليس ، أو جهـــالة إذا رأوا
مجيئه من جهة أخرى[٢] ....

٢– وقال فى تدريب الراوى :" ولا بدع فى الاحتجاج بحديث له طريقان لو انفرد كل منهما لم يكن حجة ، كما فى المرسل إذا ورد من وجه آخر مسندا ، أو وافقه مرسل آخر بشرطه – قاله ابن الصلاح "[٣]

---

(١) منهج النقد فى علوم الحديث ص٢٨٠ .

(٢) ألفية السيوطى فى علم الحديث ص١٥.

(٣) تدريب الراوى ١/١٦٠.

٣- وقال السيوطى معلقا على قول ابن الصلاح :" .. وكذا إذا كان ضعفهما لإرسال ، أو تدليس ، أو جهالة زال بمجيئه من وجه آخر ، وكان دون الحسن لذاته "[١].

٤- وقال السيوطى :" .... وفيما علق عن الحافظ ابن حجر أن الضعيف لتدليس ، أو جهالة حال يرتقى إلى الحسن بتعدد طرقه"[٢] .

٥- قال فى تدريب الراوى :" إذا كان الانقطاع فى الحديث ظاهرا فمحصل الجواب أنه ربما أخرج مثل ذلك حيث له سائغ وعاضد وحفته قرينة فى الجملة تقويه ، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع "[٣]

ويتضح مما سبق أن السيوطى يرى أن سيئ الحفظ ، أو ما ضعف حديثه لإرسال ، أو جهالة يرتقى إلى درجة الحسن إذا جاء من وجه آخر ، وهذا ما عليه المحدثون ، وهو ما دون الحسن لذاته .

كما يرى السيوطى تقوية الحديث بتعدد الطرق وهو فى ذلك كغيره ممن سبقوه من المحدثين ، وأهل المصطلح ، وهو يرى الاحتجاج بالمرسل إذا جاء مسندا من وجه آخر ، أو وافقه مرسل آخر على شرطه .

وبذهب السيوطى إلى الاستشهاد بحديث سيئ الحفظ والمجهول ، ويدخل هذا فى باب تقوية الحديث بتعدد الطرق .

فهل وفى السيوطى بالضوابط التى حددها نظريا فى إيراده للشواهد والمتابعات فى كتابه اللآلئ خاصة فيما يتعلق بالتقوية بتعدد الطرق ؟

---

(١) تدريب الراوى ١٧٧/١ .

(٢) مناهج المحدثين فى تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة ، د. المرتضى الزين أحمد ص٣٤٤ نقلا عن البحر الذى زخر فى شرح ألفية الأثر للسيوطى .

(٣) تدريب الراوى ١٣٧/١.

هذا ما سوف نراه من النماذج التالية من الأحاديث التى أوردها كما ساقها السيوطى فى اللآلئ ، ثم أذكر تعقبه عليها ، ثم أقوم بتخريج الحديث .

وإليك طرفا من هذه الأحاديث :

نماذج تطبيقية لأحاديث تعقبها السيوطى فى اللآلئ

النموذج الأول– أورد السيوطى عن ابن عدى قال :

حدثنا محمد بن الضحاك بن عمر بن أبى عاصم ، حدثنا يزيد بن خالد الأصبهانى ، حدثنا عمرو بن زياد ، حدثنا يحيى بن سليم الطائفى ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ، عن أبى بكر الصديق ، سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم – "يقول : **من زار قبر والديه ، أو أحدهما يوم الجمعة فقرأ يس غفر له** "[1]

قال ابن عدى : هذا بهذا الإسناد باطل ، وكان عمرو يتهم بالوضع[2]

وتعقبه السيوطى فقال : له شاهد ، قال الطبرانى فى الأوسط : حدثنا محمد ابن أحمد بن النعمان بن شبل الأنصارى ، حدثنا أبى ، حدثنا عم أبى محمد بن النعمان بن عبد الرحمن ، عن يحيى بن العلاء البلخى ، عن عبد الكريم أبى أمية ، عن مجاهد ، عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم – " : من زار قبر أبويه ، أو أحدهما كل جمعة غفر له ، وكتب برا " عبد الكريم ضعيف ، ويحيى بن العلاء ،ومحمد بن النعمان مجهولان "[3]

وقال ابن أبى الدنيا فى القبور : حدثنى محمد بن الحسين ، حدثنا عبد الله ابن بكر السهمى ، حدثنا محمد بن النعمان يرفع الحديث إلى النبى – صلى الله

---

(١) اللآلئ ٢/٤٤٠، وراجع : النكت البديعات ص ١٢٨، ١٢٩.

(٢) الموضوعات ٣/٢٣٩، وفيه :" هذا حديث باطل ليس له أصل ، وكان عمر يتهم بالوضع، ويحدث بالبواطيل ، ويسرق الحديث "

(٣) اللآلئ ٢/٤٤٠

عليه وسلم - : " من زار قبر أبويه ، أو أحدهما فى كل جمعة غُفر له ، وكتب برا ، وأخرجه البيهقى فى الشعب من طريقه والله أعلم[1].

قلــت : حديــث الباب عن أبى بكر مرفوعًا ، أخرجه ابن عدى ، فساقه بإســناده كما فى اللآلئ ، وتعقبه بقوله : وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، ليس لــه أصــل ، ولعمرو بن زياد هذ من الحديث منها سرقة يسرقها من الثقات ، ومنها موضوعات ، وكان هو يُتَّهم بوضعها [2]

والحديث ذكره الذهبى ، وذكر قول ابن عدى فيه[3]

والحديث علته عمرو بن زياد كما أرشد ابن عدى ، وهو متهم بالوضع[4]

وحديث أبى هريره الذى ساقه السيوطى كشاهد من طريق عبد الكريم أبى أمية ، فقد أخرجه الطبرانى فى معجميه : الأوسط[5] ، والصغير[6] ، وقال فى الصغير لم يرو عن أبى هريرة إلا بهذا الإسناد ، وتفرد به النعمان بن شبل .

والحديث ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ، وعزاه للطبرانى فى الأوسط والصغير وتعقبه بقوله : وفيه عبد الكريم أبو أميه ، وهو ضعيف[7] .

---

(١) اللآلئ ٢/٤٤٠.

(٢) الكامل ٥/١٥١.

(٣)ميزان الاعتدال ٥/٣١٦ ، لسان الميزان ٤/٣٦٤ .

(٤)هو عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان ؛ أبو الحسن ، راجع ترجمته فى : الضعفاء الكبير ٣/٢٤٧، الكامل ٥/١٥١، الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث ص٢٠٢، المغنى فى الضعفاء ٢/٤٨٤ ، ميزان الاعتدال ٥/٣١٥، ٣١٦، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢/٢٢٦، لسان الميزان ٤/٤٦٤.

(٥)المعجم الأوسط ٦/١٧٥.

(٦)المعجم الصغير ٢/١٦٠.

(٧)مجمع الزوائد ٣/٥٩.

وعبد الكريم أبو أمية ذكره البخارى فى التاريخ الكبير فلم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[1] ، وعن ابن أبى حاتم قال : سألت أبى عن عبد الكريم أبى أمية ، فقال : ضعيف الحديث ، وعن أبى زرعة : لين[2] .

وفى الحديث يحي بن العلاء ، ومحمد بن النعمان مجهولان[3]

أما مرسل محمد بن النعمان فأخرجه ابن أبى الدنيا فى الطيور[4]، ومكارم الأخلاق[5] ، ، وأورده ابن الأثير[6] ، والديلمى[7] .

والحديث علاوة على أنه مرسل لا يشهد للمرفوع ، فيه محمد بن النعمان وهو مجهول كما مر .

---

(١) التاريخ الكبير ٦/٨٩.

(٢) الجرح والتعديل ٦/٥٩.

(٣) راجع : الضعفاء الكبير ٤/١٤٦، الميزان ٦/٣٥٦ .

(٤) كما فى اللآلئ ٢/٤٤٠.

(٥) مكارم اللأخلاق ص٨٣.

(٦) نوادر الأصول ١/١٢٦.

(٧) الفردوس بمأثور الخطاب ٣/٤٩٥ .

النموذج الثانى – أورد السيوطى عن ابن قانع ، قال :

حدثنا محمد بن عبد الله مطين ، حدثنا خلف بن هشام ، حدثنا عبيسى ، عن موسى بن أنس ، عن أبيه أنس ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم – :" **لا تقولوا سورة البقرة ، ولا سورة آل عمران ، ولا سورة النساء ؛ وكذلك القرآن كله ، ولكن قولوا السورة التى يذكر فيها البقرة، والسورة التى يذكر فيها آل عمرآن ، وكذلك القرآن كله** "[1] قال أحمد بن حنبل : حديث منكر وعبيس منكر الحديث[2]

قال السيوطى : أخرجه ابن الضريس فى فضائل القرآن ، والطبرانى فى الأوسط[3] ، وابن مردويه فى التفسير[4] ، وقال الحافظ ابن حجر فى أماليه: أفرط ابن الجوزى فى إيراد هذا الحديث فى الموضوعات ، ولم يذكر مستنده ، إلا قول أحمد وتضعيف عبيس ، وهذا لا يقتضى وضع الحديث ، وقد قال الفلاس فى عبيس : يخطئ كثيراً ، وقد أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان[5] وقال : عبيس منكر الحديث ، وهذا لا يصح ، وإنما يروى فيه عن ابن عمر من قوله : أنبأنا عبد الله الحافظ ، حدثنا محمد بن إسحق بن خزيمة ، حدثنا محمد بن موسى القطان ، حدثنا وهب بن جرير ، حدثنا شعبة عن خالد الحذاء ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال: :" لا تقولوا سورة البقرة ، ولكن قولوا السورة التى تذكر فيها البقرة والله أعلم .

قلت : يتلخص تعقب السيوطى فى :

١-أن الحديث أخرجه ابن الضريس فى فضائل القرآن ، والطبرانى فى الأوسط ، وابن مردويه فى التفسير .

---

(١) اللآلئ ٢٣٩/١.

(٢) الموضوعات ٢٥٠/١ حيث أخرجه ابن الجوزى عن طريق ابن قانع .

(٣) المعجم الأوسط ٤٧/٦.

(٤) راجع : تفسير ابن كثير ٤٧/٦.

(٥) شعب الإيمان ٥١٩/١.

٢-اعتراض ابن حجر إدراج ابن الجوزى هذا الحديث فى الموضوعات .

٣-أن للحديث شاهدا موقوفا ، أخرجه البيهقى عن ابن عمر .

قلت : والحديث ذكره العقيلي فى ترجمة عبيس بن ميمون[١] ، والديلمى فى الفردوس[٢] ، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ، وعزاه للطبرانى فى الأوسط ، وتعقبه بقوله : وفيه عبيس بن ميمون ، وهو متروك[٣] وقال ابن كثير بعد أن ساق إسناد ابن مردويه هذا حديث غريب لا يصح رفعه[٤] .

والحديث مداره مرفوعا على عبيس بن ميمون[٥] وهو واه متروك ، بل قال البخارى فيه منكر الحديث[٦] ، وهى من أشد ألفاظ الجرح عند الإمام البخارى ؛ حيث يقولها فيمن لا تحل الرواية عنه [٧] ، وقد قال فيه أحمد بن حنبل فيه : " له أحاديث منكرة[٨] ، وعن يحيى بن معين : ليس بشئ ، وعن عمرو بن على : كثير الخطأ والوهم متروك الحديث ، وعن أبى حاتم : ضعيف الحديث ، منكر الحديث [٩]

(١) الضعفاء الكبير ٤١٨/٣.

(٢) الفردوس بمأثور الخطاب ٤٨/٥.

(٣)مجمع الزوائد ١٥٧/٧.

(٤)تفسير ابن كثير ٣٦/١.

(٥)هو عبيس بن ميمون ؛ أبو عبيدة التيمى البصرى ترجم له فى : الجرح والتعديل ٣٤/٧، التاريخ الكبير ٧٩/٧، التاريخ الصغير ١٨٠/٢ ، الكامل فى الضعفاء ٣٧٣/٥، الضعفاء الكبير ٤١٧/٣ ، المجروحين ١٧٦/٢ ، ميزان الاعتدال ٣٥/٥ ، المقتنى فى سرد ا لكنى ٣٨٣/١ ، تهذيب الكمال ١٩/ ٢٧ ٦-٢٧٩.

(٦)التاريخ الكبير ٧٩/٧ ، والتاريخ الصغير ١٨٠/٢.

(٧)الميزان ٢٠٢/٢ ،الرفع والتكميل ص١٢٩ ، ١٤٩ ، ٢٠٨ ، قواعد فى علوم الحديث ص٢٥٨ ، تدريب الراوى ٣٤٩/١.

(٨) فى ضعفاء الغقيلى ٤١٧/٣ عن أحمد : أحاديث عبيس أحاديث منكرة ، وفرق كبير بين المصطلحين كا تعلم .

(٩) الجرح والتعديل ٣٤/٧.

ويتضح من تعقب البيهقى للحديث (لا يصح) وابن كثير (هذا حديث غريب لا يصح رفعه) وتعقب الحافظ المنذرى ، كما يتضح من تراجم عبيس- أن الحديث لا يصح مرفوعا ،

ولعله من أخطاء عبيس ؛ فقد قال عمرو بن على فيه : كثير الخطأ[١] ، والراوى إذا كثر خطؤه بحيث غلب على صوابه استحق مجانبة رواياته ، ويكون راويا متروكا ، وقد قال الفلاس فى عبيس : متروك[٢] .

والحديث بما سبق منكر ، أما قول ابن حجر بأن قول أحمد لا يقتضى وضع الحديث .

قلت : وهذا أيضا لا يقتضى قبول الحديث ، أو حتى تضعيفه ، فهى حديث منكر ، وهو يأخذ حكم الموضوع عند من يعد المنكر موضوعا فى عدم جواز روايته ، أو العمل به .

أما الشاهد الموقوف الذى ساقه السيوطى عن البيهقى[٣] من طريق وهب ابن جرير ، عن شعبة ، ، عن خالد الحذاء ، عن نافع ، ابن عمر ، :" لا تقولوا سورة البقرة ، ولكن قولوا السورة التى تذكر فيها البقرة "

فهذا وإن كان على على شرط الشيخين إلا انه لا يشهد للمرفوع .

---

(١) الجرح والتعديل ٣٤/٧.

(٢) الجرح والتعديل ٣٤/٧.

(٣) شعب الإيمان ٥١٩/٢، وراجع اللآلئ ٢٧٩/١.

النموذج الثالث –أورد السيوطى ، عن ابن عدى ، قال :

١- حدثنا ابن أبى سويد ، حدثنا شيبان ، حدثنا ، حدثنا الحسن بن واصل عن الخصيب بن جحدر ، عن النعمان بن نعيم ، عن عبد الرحمن بن غنم ، عن معاذ بن جبل ، مرفوعا :" **ليس من أخلاق المؤمن الملق إلا في طلب العلم**" مداره على الخصيب ، وقد كذبه شعبة ، والقطان ، وابن معين ، وقال ابن حبان : يروى يروى الموضوعات عن الثقات"

٢-حدثنا ابن عقبة ، حدثنا أيوب الوزان ، حدثنا فهد بن بشير ، حدثنا عمر بن موسى الوجيهى ، عن القاسم ، عن أبى أمامة ، مرفوعا مثله ، عمر متروك .

٣- حدثنا الحسن بن سفيان ، حدثنا عمرو بن الحصين الكلابى ، حدثنا ابن علاثة ، عن الأوزاعى ، عن الزهرى ، عن أبى مسلمة ، عن أبى هريرة ، مرفوعا :" لا حسد ولا ملق إلا فى طلب العلم : ابن علاثة ؛ محمد بن عبد الله لا يحتج به ، قال ابن حبان : يروى الموضوعات عن الثقات[1]

قال السيوطى معقبا : قلت : ابن علاثة روى له أبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، ووثقه ابن معين ، وقال ابن سعيد ثقة إن شاء الله ، وقال أبو زرعة صالح ، وقال أبو حاتم يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، قال الذهبى : هذا الحديث لعل آفته من عمرو فإنه متروك ، قال : وقد أورد ابن عدى لابن علاثة أحاديث حسنة ، وقال : أرجو أنه لا بأس به ، وقال الأزدى : حديثه يدل على كذبه ، قال الخطيب : أفرط الأزدى ، وأحسبه وقعت له روايات عمرو ابن الحصين ، فإنه كذاب ، وأما ابن علاثة فقد وصفه يحيى بن معين بالثقة ، قال : لم أحفظ لأحد من الأئمة خلاف ما وصفه به يحيى انتهى .وهذ الحديث أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان ، وقال هذا الإسناد ضعيف ، قال : وروى من أوجه كلها ضعيفة انتهى . وقد أورد الديلمى فى مسند الفردوس من طريق ابن السنى : حدثنا الحسين بن عبدالله القطان ، عن عامر بن سيار ، عن ابن

(١) اللآلئ ١٩٧/١

الصباح ، عن عبد العزيز بن سعيد ، عن أبيه ، عن النبى – صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم – من غض صوته عند العلماء كان يوم القيامة مع الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى من أصحابى ، ولا خير فى التملق والتواضع إلا ما كان فى الله ، أو فى طلب العلم والله أعلم [١].

قلت الحديث من طريق الخصيب بن حجدر ، عن النعمان بن نعيم أخرجه ابن عدى فى الكامل[٢] والبيهقى فى شعب الإيمان[٣] وتعقبه البيهقى ، فقال : الحسن بن دينار ضعيف بمرة ، وكذلك خصيب بن حجدر ، وقال : وروى من وجه آخر ضعيف[٤] .

والحديث ذكره الحافظ ابن حجر فى لسان الميزان فى ترجمة الخصيب ابن حجدر[٥] .

وعلة الحديث كما أرشد ابن الجوزى الخصيب بن حجدر كذبه يحيى وضعفه أحمد ، وأبو حاتم[٦] ، وكذبه شعبة ويحيى القطان ، وابن عيينة ، وقال أحمد : لا يكتب حديثه له أحاديث مناكير[٧]

وفى الميزان أورد الذهبى عن البخارى فيه : كذاب استعدى عليه شعبة[٨]

---

(١) اللآلئ ١/١٩٧ ، ١٩٨.

(٢)الكامل ٢/٢٩٨.

(٣)شعب الإيمان ٤/٢٢٤.

(٤)يقصد طريق ابن علاثة ، أخرجه البيهقى فى الشعب ٤/٢٢٤.

(٥) لسان الميزان ٢/ ٣٩٨، وراجع ترجمة الخصيب بن حجدر البصرى فى : الجرح والتعديل٣/٣٩٦ ، الكامل ٣/٩٨، الكشف الحثيث ص١٠٩ ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١/٢٥٣ ، مجمع الزوائد ١/١٥٢، ١٥٣، ميزان االاعتدال ٢/٤٤١، لسان الميزان ٢/٣٩٨

(٦)الجرح والتعديل ٣/٣٩٦.

(٧)راجع : الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢/٢٥٣ .

(٨)ميزان الاعتدال ٢/٤٤١ ، لسان الميزان ٢/٣٩٨.

وحديث أبى أمامة رواه ابن عدى[١] ، وعنه ابن الجوزى فى الموضوعات[٢] ، وعلته عمرو بن موسى الوجيهى ، قال ابن عدى : هو بين الأمر فى الضعفاء ، وهو فى عداد من من يضع الحديث[٣] .

وحديث ابن عدى الثالث أخرجه البيهقى[٤] وعلته ابن علاثة ، والراوى عنه عمرو بن الحصين ، ويتهم به عمرو بن الحصين ، وهو أكثر ضعفا من محمد ابن علاثة ، أما عمرو بن الحصين فقال أبو حاتم : ذاهب الحديث ، أخرج لابن علاثة أحاديث موضوعة ، فأفسد علينا ما كتبنا عنه ، فتركنا حديثه ، وقال أبو زرعة : واهى الحديث[٥]

وقال البيهقى روى من أوجه كلها ضعيفة[٦]

والشاهد الذى ساقه السيوطى من طريق الديلمى علته عامر بن سيار وهو مجهول [٧]

---

(١)الكامل ٥/١٠.

(٢)الموضوعات

(٣) راجع ترجمة عمرو بن موسى الوجيهى فى : الكامل ٥/٩، ١٠ ، الكشف الحثيث ص ١٩٩ ميزان الاعتدال ٥/١٧١، لسان الميزان ٤/٣٣٢ ، ٣٣٣، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢/٢١٧.

(٤)شعب الإيمان ٤/٢٢٤.

(٥) الجرح ٦/٢٢٩.

(٦)شعب الإيمان ٤/٢٢٤.

(٧) قال ابن أبى حاتم كما فى الجرح والتعديل ؟ك سألت أبى ، فقال : مجهول ، وقد نص على جهالته الذهبى فى الميزان ٤/ ١٦ ، والمغنى فى الضعفاء ١/٣٢٣ ، والحافظ ابن حجر فى اللسان ٣/٢٢٣.

النموذج الرابع – أورد السيوطى عن ابن عدى ، قال :حدثنا عبيد الله بـن إسحق المدائنى والحسين بن إبى معشر ؛ قالا : حدثنا أبو فروة ؛ يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان ، حدثنا أبى ، حدثنا طلحة بن زيد الرقى ، عن الأوزاعـى ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن أنس مرفوعا :" من تكلم بالفارسية زادت فى خبه ونقصت من مروءته " قال (ابن الجوزى): قال الدارقطنى : تفرد به طلحـة ، وهو منكر الحديث[1] .

قال السيوطى :أخرجه الحاكم فى المستدرك[2] ، وتعقبه الذهبى ، وقـال ليس بصحيح ، وإسناده واه بمرة انتهى .وله شاهد أخرجه الحاكم مـن طريـق عمر بن هارون : حدثنا أسامة بن زيد الليثى ، عن نافع ، عـن ابـن عمـر ؛ مرفوعا :" من أحسن منكم أن يتكلم بالعربية ، فال يتكلمن بالفارسية فإنه يورث النفاق "[3] قال الذهبى :عمر كذبه ابن معين ، وتركه جماعة . وقال البيهقى فى سننه : أنبأنا أبو الطاهر الفقيه ، أنبانا أبو بكر القطان ، أنبأنا أحمد بن يوسـف السلمى ، حدثنا سفيان ، عن ثور بن يزيد ، عن عطاء بن أبى رباح ، قـال : قال عمر : لا تعلموا رطانة الأعاجم[4] ، وقال فى شعب الإيمان : أنبأنـا أبـو القاسم الحرقى ، حدثنا على بن محكد بن الزبير الكوفى ، حدثنا الحسن بن على بن عفان ، حدثنا زيد بن الحباب ، حدثنى طلحة بن عمرو المكى ، حدثنا عطاء ابن أبى رباح ، قال : بلغنى أن عمربن الخطاب سمع رجلا يتكلم بالفارسية فـى الطواف ، فأخذ بعضديه ، وقال ابتغ إلى العربية سبيلا[5]. وبه إلى زيـد بـن الحباب : حدثنى عبد الوارث بن سعيد العنبرى ، حدثنى أبو مسلم ؛ رجل مـن

---

(١) اللآلئ ٢/٢٨١.

(٢) المستدرك ٤/٩٨.

(٣) المستدرك ٤/٩٨.

(٤) السنن الكبرى ٩/٢٣٤ ، والحديث أخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف ٥/٢٩٩، ، وعبـد الرزاق فى المصنف ١/٤١١.

(٥) شعب الإيمان ٢/٢٥٧.

أهل البصرة أن عمر بن الخطاب ، قال : لا تعلموا العربية فإنها تزيد في المروءة "[1]

وتعقبه السيوطى فى النكت البديعات فقال : أخرجه الحاكم فى المستدرك ، وتعقبه الذهبى ، فقال : ليس بصحيح ، وإسناده واه بمرة انتهى، قال السيوطى : وطلحة من رجال ابن ماجه [2].

وحديث الباب عن ابن عدى علته طلحة بن زيد الرقى[3] كما أرشد ابن الجوزى ، وهو منكر الحديث كما قال البخارى فيه ، وهذا اللفظ من أشد ألفاظ النقد عند البخارى ، ويقوله فيمن تحرم الرواية عنه ، كما سبق وأن بينا .

وقد تعقب السيوطى الحديث فذكر له شواهد أربعة ، أولها مرفوع مردود، والثلاثة الباقية موقوفة عن عمر ، ومثل هذه لا تشهد للمرفوع .

الشاهد الأول – عن ابن عمر مرفوعا ، أخرجه الحاكم ، وهو شاهد مردود ، والعجب أن السيوطى أورد قول الذهبى فى تلخيصه ؛ حيث قال : عمر كذبه ابن معين وتركه جماعة ، ورغم ذلك يعده السيوطى شاهدا .

الشاهد الثانى عن عمر موقوفا " لا تعلموا رطانة الأعاجم ... " .

الشاهد الثالث – عن عمر موقوفا" ابتغ إلى العربية سبيلا ..." أخرجه البيهقى فى الشعب .

الشاهد الرابع – عن عمر موقوفا" تعلموا العربية .." أخرجه البيهقى فى الشعب .

---

(١) شعب الإيمان ٢٥٧/٢ ، وراجع : اللآلئ ٢٨١/٢، ٢٨٢ .

(٢) النكت البديعات ص٢٠٢.

(٣) راجع : ميزان الاعتدال ٤٧٠/٣ ، لسان الميزان ٢١٣/٣.

وكلها موقوفات إن ثبتت فتثبت له أصــلا موقوفــا ولاتشــهد لرفعــه .

النموذج الخامس – أورد السيوطى عن ابن عدى ، قال : – حدثنا أحمد ابــن ذكوان ، عن مولى الخرقة ، عن أبى هريرة ؛ مرفوعا :" إن الله – عز وجل – قرأ طه ويس قبل أن يخلق آدم بألف عام ، فلما سمعت الملائكة القرآن قــالوا :" **طوبى لأمة نزل هذا عليهم ، وطوبى لأجواف تحمل هذا ، وطوبـــى لأنفــس تتكلم بهذا** "[١] موضوع كما قال ابن حبان ، وإبراهيم بن المهاجر منكر الحديث متروك[٢]

وتعقبه السيوطى فقال : وقد وثقه ابن معين (يقصد إبراهيم بن المهاجر) والحديث أخرجه الدارمى فى مسنده[٣] ، وابن أبى عاصم فى السنة[٤] ، وابــن خزيمة فى التوحيد[٥] ، ، واللالكائى فى السنة[٦] ، وأبو نصــر الســجزى فــى الإبانة ، وقال الحافظ ابن حجر فى أطراف العشرة : زعم ابن حبان ، وتبعـــه ابن الجوزى أن هذا المتن موضوع ، وليس كما قالا ؛ فإن مولى الحرقة هـــو عبد الرحمن بن يعقوب من رجال مسلم ، والراوى عنه ، وإن كان متروكا عند الأكثر ضعيفا عند البعض فلم ينسب للوضع ، والراوى عنـــه لا بـــأس بـــه ، وإبراهيم بن المنذر من شيوخ البخارى ، وقد أخرجه الطبرانى فى الأوســط[٧] ، وقال : لا يروى عن النبى – صلى الله عليه وسلم الله عليه وســـلم – إلا بـــهذا الإسناد تفرد به إبراهيم بن المنذر انتهى .

---

(١)اللآلئ ١٠/١ ، وراجع : الكامل ٢١٦/١

(٢) الموضوعات ١١٠/١

(٣) سنن الدارمى . باب فى فضل سورة طه ويس ٥٤٧/٢

(٤) السنة ٢٦٩/١، وقال : إسناده ضعيف ، آفته عمر بن حفص بن ذكوان ، قال أحمد : تركنا حديثه وحرقناه ، وقال النسائى : متروك .

(٥) التوحيد ص١٦٦

(٦) اعتقاد أهل السنة ٢٢٦./٢

(٧) المعجم الأوسط ٤٧٧/٢.

وقال السيوطى : وله طريق آخر عن أنس أخرجه الديلمى والله أعلم[٩]

وزاد فى النكت بعد عزوه للبيهقى وغيره : وقد قال - أعنى البيهقى - أنه لا يخرج فى تصانيفه حديثا يعلمه موضوعا ، ومسند الدارمى أطلق عليه جماعة اسم الصحيح [١].

قلت : وأخرجه العقيلى[٢] فى ترجمة إبراهيم بن المهاجر بن مسمار، وذكر قول البخارى فيه منكر الحديث .

وقول البخارى منكر الحديث تضعيف شديد ؛ لأن البخارى لا يقوله إلا فيمن تحل الرواية عنه[٣] ؛ لذلك قال الهيثمى : بعد أن عزاه للطبرانى - كما تقدم - وفيه إبراهيم بن المهاجر ابن المسمار ، وضعفه البخارى بهذا الحديث[٤] .

وأخرجه أبو نعيم[٥] ، وابن حبان[٦] فى ترجمة إبراهيم بن المهاجر وقال : هذا متن موضوع .وأسنده الذهبى[٧] وقال : هذا حديث منكر ؛ فابن المهاجر وشيخه ضعيفان ، وفى ترجمة إبراهيم فى الميزان[٨] : قال الذهبى : قال ابن حبان : هذا متن موضوع ، ولم يتعقبه الذهبى .

---

(٩) اللآلئ ١/١٠

(١)النكت البديعات ص٣١.

(٢) الضعفاء الكبير ١/ ٦٦.

(٣) تدريب الراوى ١/٣٤٩، الرفع والتكميل ص١٢٩ ، ١٤٩ ، قواعد فى علوم الحديث ص٢٥٨.

(٤)مجمع الزوائد ٧/٥٦.

(٥)طبقات المحدثين بأصبهان ٣/٢٤٣.

(٦) المجروحين ١/١٠٨ .

(٧) سير أعلام النبلاء ١٠/٦٩١ ، والحديث ذكره الذهبى فى الميزان ١/١٩٤ فى ترجمة إبراهيم بن المهاجر ، وراجع : لسان الميزان ١/١١٤ ، الفردوس بمأثور الخطاب ١/١٦٢

(٨) ميزان الاعتدال ١/١٩٤.

وقال ابن كثير فى التفسير[1] بعد أن عزاه لابن خزيمة من طريق إبراهيم بن المهاجر ، قال : هذا حديث غريب ، وفيه نكارة ، وإبراهيم بن مهاجر وشيخه تكلم فيهما.

قال ابن عدى فى ترجمة إبراهيم بن المهاجر- وبعد أن أسند إليه الحديث -:" وإبراهيم بن مهاجر لم أجد له حديثا أنكر من حديث " قرأ طه ويس " ؛ لأنه لم يروه إلا إبراهيم بن مهاجر ، ولا يروى بهذا الإسناد ولا بغير هذا الإسناد هذا المتن إلا إبراهيم بن مهاجر هذا ، وبقية أحاديثه صالحة "[2].

قلت : علة الحديث هو إبراهيم بن مهاجر ، وشيخه عمر بن حفص بن ذكوان .

أما إبراهيم بن مهاجر فقد علمت ما فيه ، فهو – كما قال ابن حجر متروك عند الأكثر ، ضعيف عند البعض ، وشيخه عمر بن حفص بن ذكوان[3] أضعف منه ؛ فقد ذكر الذهبى عن أحمد : حرقنا حديثه ، وقال يحيى ليس بشئ، وقال على : ليس بثقة ، وقال النسائى : متروك الحديث ، وجعله برهان الدين فى الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث [4] .

أما تعقب السيوطى بقول ابن حجر : "زعم ابن حبان ، وتبعه ابن الجوزى أن هذا المتن موضوع ، وليس كما قالا " فهذا لا يصحح الحديث ، إنما ينفى الوضع فقط عند ابن حجر ، وكلام ابن حجر يدل على أنه يقول بضعف الحديث ، أما شاهده الذى أومأ إليه السيوطى عن أنس ، والذى أخرجه الديلمى فلم يسقه لنا السيوطى ، وقوله فى النكت البديعات : وقد قال – يقصد البيهقى –

---

(1) تفسير ابن كثير ٣/ ١٤٢.

(2) الكامل ٢١٦/١ .

(3) هو عمر بن حفص بن ذكوان ، وهو الذى يقال له عمر بن أبى خليفة ، راجع ترجمته فى : الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢٠٦/٢ ، المغنى فى الضعفاء ٤٦٣/٢ ، الميزان ٢٢٦/٥ ، ٢٢٧ ، الكشف الحثيث ص١٩٥ ، لسان الميزان ٢٩٨/٤ .

(4) الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث ص١٩٥.

أنه لا يخرج فى تصانيفه حديثا يعلمه موضوعا ، ومسند الدارمى أطلق عليه جماعة الصحيح [1] فهذا كلام بعيد عن التحقيق العلمى ، فقد قال البيهقى : أعلمه ، وأنت تعلم أنهم كانوا يروون الحديث بإسناده ، ومن أسند لك فقد أحالك

أما قوله بأن مسند الدارمى أطلق عليه جماعة الصحيح ، فهذا لا يعنى أنه من الصحاح ، فجمهور المحدثين متفقون على على أن هذا الوصف لا يصدق إلا على كتابى الشيخين .

والحديث قال بوضعه ابن حبان ، وتبعه ابن الجوزى ، وحكم بنكارته كل من : البخارى ، وابن عدى ، والذهبى ، وابن كثير ، وضعفه الهيثمى .

والحديث منكر .

(١) النكت البديعات ص ٣١

النموذج السادس– أورد السيوطى عن العقيلى ، قال :حدثنا محمد بن عبيد بن أسباط ، حدثنا أبو نعيم ، ، حدثنا عبد الجبار بن العباس السمامى ، عن عطاء بن السائب ، عن عمرو بن الهجنع ، عن أبى بكرة مرفوعا :" **يخرج قوم هلكى لا يفلحون قائدهم امرأة فى الجنة** "

موضوع : والمتهم به عبد الجبار شيعى كذاب[١]

قال السيوطى : قلت : أورده العقيلى فى ترجمة عمر بن الهجنع ، وقال لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به ، وقال فى ترجمة عبد الجبار أن أحمد وأبا داوود ، قالا : لا بأس به ، ولكن كان يتشيع وهو من رجال الترمذى ، وقال فى الميزان : عمر بن الهجنع لا يعرف ، وأورد له هذا الحديث ، وقال ذكره ابن حبان فى الثقات ، والله أعلم[٢] .

وزاد السيوطى فى النكت فقال : قلت : أخرجه البيهقى فى الدلائل [٣].

قلت الحديث أخرجه العقيلى[٤] ، والبزار[٥] ، وابن أبى شيبة[٦] ، وابن الجوزى[٧] كلهم من طريق عبد الجبار بن العباس ، عن عطاء بن السائب ، عن عمر بن الهجنع ، عن أبى بكرة مرفوعا .

والحديث علته عمر بن الهجنع ، ذكره ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل[٨] ؛ فلم يذكر فيه جرحا ، ولا تعديلا ، وفى الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى[٩]

---

(١) الموضوعات ١٠/٢.

(٢)اللآلئ ٤٠٨/١.

(٣) النكت البديعات ص٣٠٣.

(٤) الضعفاء الكبير ١٩٦/٣فى ترجمة عمر بن الهجنع ، وقال لا يتابع عليه،ولا يعرف إلا به

(٥) مسند البزار ٢٣٤/٧.

(٦) مصنف ابن أبى شيبة ٥٣٨/٧.

(٧) الموضوعات ١٠/٢.

(٨) الجرح والتعديل ١٤١/٦.

(٩) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢١٨/٢.

عن أبى حاتم الرازى : مجهول ، وقال الذهبى : لا يعرف [1].

وفى الحديث أيضا عبد الجبار بن العباس ، وهو من الشيعة الكبار ، ذكر الذهبى فى الميزان عن أبى نعيم : لم يكن بالكوفة أكذب منه ، وعن الجوزجانى كان غاليا فى سوء مذهبه ، يعنى التشيع [2] وفى الجرح والتعديل عن الإمام أحمد :أرجو لا يكون به بأس،وكان يتشيع [3]

قلت : وقول السيوطى أنه من رجال الترمذى لا يعد توثيقا لعبد الجبار ؛ فقد روى الترمذى عن ضعفاء ، بل عن كذابين ، ومتهمين بالكذب .

---

(١) ميزان الاعتدال ٥/٢٨١

(٢) ميزان الاعتدال ٤/٢٣٩

(٣) الجرح والتعديل ٦/٣١

تعقيب

* من القضايا التى يثيرها هذا البحث المعنون بـ " تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات عند السيوطى دراسة فى كتابه اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة " - قضية تقوية الحديث الضعيف بالعدد ، أو التعدد ، وهى قضية اهتم بها نقدة الحديث : المتقدمون منهم ، والمتأخرون ، كذا المعاصرون ، وجميعهم على جواز ذلك إذا كان الضعف محتملا فى المعضِّد ، والمعضَّد .

* كما يثير هذا البحث قضية تساهل بعض المحدثين فى الأحكام الحديثية ، ومنهم السيوطى ، فتساهل السيوطى - فى إيراد الضعيف والموضوع معروف ومشهور عنه حتى عُدَّ من أوسع المتساهلين ، يقول الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة :" أما السيوطى فهو الحافظ المطلع الجماع المنقطع النظير فى ذلك ، وهو أوسع العلماء الأجلة الذين ذكرتهم تساهلا فى إيراد الحديث الضعيف ، والتالف والموضوع ، وشبهه فى كتبه ورسائله "(١) .

وقال أيضا : والخلاصة : أن الحافظ السيوطى - رحمه الله تعالى - متساهل فى كتبه ، ورسائله فى إيراد الحديث الضعيف ، والتالف ، والموضوع ، فلا يسوغ الاعتماد على ما يورده من الأحاديث التى مصادرها تشعر بضعفها دون الرجوع إلى ما قاله العلماء فيها "(٢)

* وتساهل السيوطى فى ذكر الشواهد والمتابعات تدعونا إلى القول بضرورة مراجعة أحكامه ، ودراسة الشواهد والمتابعات التى يذكرها فى مؤلفاته فى ضوء ما رسمه النقاد من أصول وقواعد لقبول الحديث ، أو رده ، وفى ضوء منهج نقدى متوسط : لا متعنت ، ولا متساهل ؛ بغية الوصول إلى حكم على الحديث يقوم على الاستيعاب ، والاستقراء ، والتتبع ، لطرق الحديث ،

---

(١) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ص١٢٦

(٢) نفسه ص١٣٠

ومتابعاته ، وأقوال المزكين ، والمجرحين فى ضوء القرائن المصاحبة لحال الراوى ، والمروى ، والناقد .

* أولع السيوطى – كعادته الغالبة – بذكر الشواهد والمتابعات للأحاديث التى حكم عليها أصحابها بالوضع فى مؤلفاتهم التى نقل عنها فى اللآلئ ، وقد يكون ما يورده السيوطى من شواهد ومتابعات فى نفس درجة الحديث ، أو أكثر منه ضعفا ، وكأن همه الأول هو البحث عن طرق الحديث لاعتباره ، وكثيرا ما كان يشير إلى أن للحديث شاهدا أخرجه فلان ، ثم لا يسوقه السيوطى .

* جمهور المحدثين على أن كثرة طرق الحديث الواهيه تزيد الحديث ضعفا ووهاء ، ومن ثم تكون أدعى لرده ، وعدم الاحتجاج به .

كثير من كتب الموضوعات يعنى أصحابها بالحكم على أسانيد ، وليس على متون ، وفرق كبير بين الإثنين ، والسيوطى فى اللآلئ يحكم على متون ؛ لذا لم يصب فى كثير من تعقباته على ابن الجوزى ؛ لأن الأخير يحكم على أسانيد ، أما السيوطى فيحكم على متون ، حتى يمكننا أن نقول : أن كلاهما (السيوطى ومن قبله ابن الجوزى) قد وقعا بين الإفراط والتفريط ، فابن الجوزى أفرط فى الحكم على الأحاديث (الأسانيد) والسيوطى فرط وتساهل فى تعقباته وأحكامه الحديثية ، وكلا الأمرين غير مقبول فى مناهج نقد الحديث ، فكأن القضية قضية مصطلحات بالدرجة الأولى .

* لذلك توصى الدراسة بضرورة تحقيق كتاب اللآلى للسيوطى ، كذا كتبه الأخرى التى يكثر فيها من الشواهد والمتابعات ، بعد أن عرفنا تساهله فى ذلك

* كما توصى الدراسة بالاهتمام بمناهج المحدثين ونقدة الحديث كل على حده ؛ لمعرفة مسالكهم فى التقوية والاعتبار ، وطرائقهم فى إيراد الشواهد والمتابعات .

جريدة المراجع:

١- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ، الإمام أبى الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى الهندى (١٢٦٤-١٣٠٤هـ) تعليق عبد الفتاح أبوغدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب ، ط/٣ ، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م .

٢ - اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (٧٠١ - ٧٤٤هـ) وبهامشه الباعث الحثيث أحمد محمد شاكر ، ط / ٣ ، دار التراث ، القاهرة ١٣٦٩ = ١٩٧٩م.

٣- أسباب اختلاف المحدثين ، دراسة نقدية مقارنة حول أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردها جـ/ ٢ ، خلدون الأحدب ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ط/١ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

٤- اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم ، تأليف الدكتور محمد لقمان السلفى ، ط/١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م .

٥- الباعث الحثيث شرح (اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كبير)(٧٠١ - ٧٤٤هـ) أحمد محمد شاكر ، ط / ٣ ، دار التراث ، القاهرة ١٣٦٩ = ١٩٧٩م.

٦- التاريخ الصغير للإمام الحافظ ، أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، فهرس أحاديثه ، د. يوسف المرعشلي، توزيع دار الباز مكة المكرمة ، ط/ ١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٧- التاريخ الكبير ، للإمام الحافظ ، أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى (ت٢٥٦هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت

٨- تدريب الراوى فى شرح تقريب النوواى ، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن ابن أبى بكر السيوطى (٨٤٩-٩١١هـ) حققه وراجع أصوله الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة الطبعة الثانية ، ١٣٨٥=١٩٦٦م .

٩- تصحيح الحديث عند ابن الصلاح "بحث للدكتور حمزة المليبارى ، منشور فى موقعه على الشبكة الدولية

http://www.ahlalhdeeth.com/library/melebary/bage/melebary/.١. html

١٠- تفسير القرآن العظيم ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى ؛ أبو الفداء ، تحقيق السعيد ابن بسيونى زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٩٨٦م .

١١- التقييد والإيضاح ، شرح مقدمة ابن الصلاح ، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى(٧٢٥ = ٨٠٦ هـ) ، حققه عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر العربي .

١٢- تهذيب التهذيب ، أحمد بن على بن حجر العسقلاني ،(٧٧٣-٨٥٢هـ) ، ، دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ط / ١ ، ١٣٨٦هـ .

١٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤ هـ - ٧٧٢ هـ) ، حققه وضبطه وعلق عليه دكتور بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٧ = ١٩٨٧م .

١٤- توجيه النظر إلى أصول الأثر ، الشيخ طاهر الجزائرى الدمشقى ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط/١ ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م .

١٥- توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار ، محمد بن إسماعيل الأمير الحسنى الصنعانى (ت١١٨٢هـ) تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ،المكتبة السلفية ، المدينة المنورة.

١٦- الثقات ، للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤هـ) مؤسسة الكتب الثقافية، ط /٣ ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥م.

١٧- جامع الأصول من أحاديث الرسول،مبارك بن محمد بن الأثير الجزرى ؛ أبو السعادات تحقيق محمد الفقى ، دار إحياء التراث العربى- بيروت ، ط٢، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .

١٨- الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ، لأحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى؛ أبو بكر (٣٩٢-٤٦٣هـ) تحقيق د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض، ١٤٠٣هـ .

١٩- الجرح والتعديل ؛ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٢٧١ = ١٩٥٢م

٢٠- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (١٢٦٤هـ = ١٣٠٤هـ) ، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة ، ط/٣، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢١- السنة ، عمرو بن أبى عاصم الضحاك الشيبانى ، (ت ٢٨٧ هـ) تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى ، المكتب الإسلامى ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٠م .

٢٢- سنن الدارمى ، عبد الله بن عبد الرحمن ؛ أبو محمد الدارمى (١٨١-٢٥٥هـ) تحقيق فواز أحمد زمرلى ، وخالد السبع العلمى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٧ هـ .

٢٣- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق شعيب الارناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط/٤ ، ١٤٠٦هـ .

٢٤- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ، إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسى (٧٢٥-٨٠٢هـ) تحقيق صلاح فتحى هلل ، مكتبة الرشد الرياض ، ط/١ ، ١٤١٨هـ =١٩٩٨م .

٢٥- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ، هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائى ؛ أبو القاسم (ت٤١٨هـ) تحقيق د. أحمد سعد حمدان ، دار طيبة ، لبرياض ، ١٤٠٢هـ.

٢٦- شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة ، لزين الدين عبد الرحيم ابن الحسين العراقي ، ٨٠٦ هـ ، ومعه فتح الباقي على ألفية العراقي للشيخ زكريا الأنصاري ت ٩٢٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٧- شعب الإيمان ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقى (٣٨٤- ٤٥٨هـ) تحقيق محمد السعيد بسيونى زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤١٠هـ .

٢٨- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط ، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردى الشهرزورى ؛ أبو عمرو (٥٧٧- ٦٤٣هـ) ، تحقيق موفق عبدالله عبد القادر ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، ط/٢ ، ١٤٠٨هـ .

٢٩ - الضعفاء الكبير ، الحافظ محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلى ؛ أبو جعفر تحقيق دكتور عبد المعطى قلعجى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، دت .

٣٠- الضعفاء والمتروكين ، عبد الرحمن بن على بن محمد بن الجــوزى ؛ أبو الفـــرج (٥١٠-٥٧٩هـــ) تحقيق عبدالله القاضى،دار الكتب العلمية،بيروت،ط/١، ١٤٠٦م

٣١- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها ، عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان ؛ أبو محمد الأنصارى (٢٧٤-٣٦٩هـــ) تحقيق عبد الغفـــور عبـــد الحـــق حســـين البلوشى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/٢ ، ١٤١٢هــ =١٩٩٢م .

٣٢- علوم الحديث ومصطلحه ، الدكتور صبحى الصالح ، دار العلم للملاييـــن ، ط/١٢ ١٣٧٨هـــ = ١٩٥٩م

٣٣- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي ،الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوى ؛ أبو عبد الله (٨٣١ -٩٠٢هـــ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٣هـــ .

٣٤- الفردوس بمأثور الخطاب ، أبى شجاع شيرويه بن شهردار بن شـــيرويه الديلمـــى الهمذانى (٤٤٥-٥٠٩هـــ) تحقيق السعيد بن بسيونى زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، ١٩٨٦م .

٣٥- قفو الأثر في صفوة علوم الأثر ، رضى الدين محمد بن إبراهيم الحـــلبى الحنفى (٩٠٨- ٩٧١ هـــ) ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط/٢، ١٤٠٨هـــ .

٣٦- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الديـــن القاســـمى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط/١، ١٣٩٩هـــ =١٩٧٩م .

٣٧- قواعد في علوم الحديث،ظفر أحمد العثماني التهانوي،حققه عبد الفتاح أبو غدة،د.ت

٣٨- القول المسدد فى الذب عن المسند للإمام أحمد ، الحافظ أحمد بن على بن حجـــر العسقلانى ؛ أبو الفضل ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط/١ ، ١٤٠١م .

٣٩- الكامل في ضعفاء الرجال ، الحافــظ عبد الله بن عدي الجرجـــانى ؛ أبو أحـــمد (٢٧٧ – ٣٦٥هـــ) تحقيق دكتور سهيل ذكار ويحيي غـــزاوي ، دار الفكـــر ، ط / ٣ ، ١٤٠٩هـــ = ١٩٨٨م.

٤٠ –الكفـــاية فى علم الرواية ، الحافـــظ أحمد بن على الخطـــيب البـــغدادى (٣٩٣-٤٦٣هـــ) ،تحقيق أبو عبدالله السورقى ، إبراهيم حمدى المدنى ،المكتبة العلميـــة ، المدينة المنورة .

٤١- اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (ت٩١١هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

٤٢- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ،الحافظ محمد بن زايد ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٤٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، على بن أبى بكر الهيثمى (٨٠٧هـ) دار الريان للتراث ، القاهرة ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

٤٤- المستدرك على الصحيحين ، محمد بن عهبد الله ؛ أبو عبد الله الحاكم النيسابورى ، (٣٢١- ٤٠٥هـ) تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط/١ ، ١٤١١ -١٩٩٠ م .

٤٥- المصنف فى الأحاديث والآثار ، أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبى شيبة (١٥٩- ٢٣٥هـ) تحقيق كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد الرياض ، ط/ ١، ١٤٠٩م .

٤٦- المعجم الأوسط ، لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبرانى (٢٦٠- ٣٦٠ هـ) تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسين ، دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥هـ .

٤٧- المعجم الكبير ، لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبرانى ،(٢٦٠- ٣٦٠ هـ) تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى وآخرون ، نشروزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية ، ط/٢، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

٤٨- معرفة علوم الحديث ، أبو عبد الله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابورى (٣٢١- ٤٠٥هـ) تحقيق السيد معظم حسين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/٢ ، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م)

٤٩- المغنى فى الضعفاء ، الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى (٦٧٣- ٧٤٨هـ) ، تحقيق أبى الزهراء حازم القاضى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١، ١٤١٨هـ= ١٩٨٧م .

٥٠- المقتنى فى سرد الكنى ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبى (٦٧٣-٧٤٨هـ) تحقيق محمد صالح عبد العزيز المراد ، مطابع الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة،١٤٠٨هـ .

٥١- المقنع فى علوم الحديث ، سراج الدين عمر بن على بن أحمد الأنصارى (٧٢٣-٨٠٤هـ)تحقيق عبدالله بن يوسف الجديع،دار فواز للنشر،السعودية،ط/١، ١٤١٣هـ

٥٢- مناهج المحدثين فى تقوية الأحاديث الحسنةوالضعيفة ، د. المرتضى الزين أحمد مكتبة الرشد ، الرياض ، ط/١ ، ١٤١٥هـ =١٩٩٤م

٥٣- منهج النقد فى علوم الحديث ، الدكتور نور الدين عتر ، دار الفكر ، بيروت- دمشق ط/٣، ١٤٠١هـ=١٩٨١.

٥٤- المنهل الروى فى مختصر علوم الحديث النبوى ، محمد بن إبراهيم بن جماعة (٦٣٩-٧٣٣هـ) ، تحقيق د.محيى الدين عبد الرحمن رمضان ، دار الفكر ، دمشق ، ، ط/٢ ، ١٤٠٦هـ .

٥٥- الموضوعات ، عبد الرحمن بن على بن الجوزى ؛ أبو الفرج (٥١٠- ٥٩٧هـ) تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ؛ دار الفكر، ط/٢، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م .

٥٦- الموقظة في علم مصطلح الحديث ، الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبى (٦٧٣-٧٤٨هـ)، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط / ١ ، ١٤٠٥هـ .

٥٧ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبى (٦٧٣-٧٤٨هـ) ، تحقيق علي محمد معوض ، وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٨- النكت على كتاب ابن الصلاح،للحافظ ابن حجر العسقلانى (٧٧٣هـ =٨٥٢ هـ)تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادى المدخلى ، دار الراية للنشر والتوزيع .

٥٩ -النكت على مقدمة ابن الصلاح ، بدر الدين بن بهادر (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق الدكتور زين العابدين بن محمد بلافريج ، أضواء السلف ، الرياض ، ط/١ ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .

٦٠- نوادر الأصول فى أحاديث الرسول ، محمد بن على بن الحسن ؛ أبو عبد الله الحكيم الترمذى ، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل ، بيروت ، ط/١، ١٩٩٢م .

٦١- هدي الساري (مقدمة فتح الباري) ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ٧٧٣(هـ - ٨٥٢هـ) ، تحقيق محب الدين الخطيب وآخرون ، المكتبة السلفية ، ط/٣ ١٤٠٧هـ